Perim
بريم
مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر
تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
العدد: (28) - يونيو 2026

الحرب تعيد توزيع الأعباء لا السلطة..

نساء اليمن بين الإعالة والإقصاء

بريم Perim

مجلة شـهرية تحليلية تصدر كل شـهر

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Political and Economic Magazine Concerned with the Issues of the Red Sea and Gulf of Aden Countries - Published by the alyoum8th Foundation for Media and Studies

العدد: (27) - مايو 2026

مجلة سياسية اقتصادية تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن، صادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وتحمل ترخيص رقم (0693).

تأسست في مدينة عدن

جنوب اليمن في فبراير/ شباط العام 2024م

العنوان - جنوب اليمن - عدن - البريقة

للتواصل واتساب: 00967777491124

المراسلات واستقبال الأبحاث

تُرسل الدراسات والأبحاث والمقالات التحليلية والعلمية إلى

سكرتير التحرير د. شورى فضل عبر:

ايميل: perimjournal@gmail.com

الموقع الإلكتروني:

perimjournal.com - perimjournal.net

تلتزم مجلة "بريم" بالمعايير البحثية والتحريرية في نشر الدراسات والأوراق التحليلية، وتتحمل الجهات البحثية والكتّاب مسؤولية دقة المعلومات والبيانات الواردة فيها.

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظةٌ

@Perimjournal

مجلس الإدارة والتحرير

صالح أبو عوذل
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

أ. د. سالم علوي الحنشي
نائب رئيس التحرير

إدارة التحرير
ولاء عمران
مدير التحرير

د. رحيمة عبدالرحيم
مدير التحرير

الإدارة التنفيذية
د. أشجان الفضلي
المدير التنفيذي

حنين العولقي
المدير الإداري

سكرتارية التحرير
د. شورى فضل
سكرتير التحرير المسؤول

مدير الإنتاج
مراد محمد سعيد

المجلس الاستشاري
أ. د. عبده يحيى صالح الدباني
أ. د. هادي فضل العولقي
أ. مساعد. د. عارف صالح السنيدي
د. هيثم حسين جواس
د. مراد عبدالله الحوشبي
د. رائد شائف القطيبي
د. فضل محمد الشاعري
د. صلاح لرضي بن دويل
العميد/ صالح علي الدويل
د. محمد جمال الشعيبي

للإعلان في مجلة بريم Perim

كن حيث يُصنع التأثير

تسرّ مجلة بريم، المجلة الفصلية المتخصصة في قضايا البحر الأحمر والأمن الإقليمي، أن تفتح أبوابها أمام المؤسسات والشركات والجهات الفاعلة للإعلان ضمن صفحاتها المرموقة

إن إعلانك في "بريم" ليس مجرد مساحة دعائية، بل هو حضور استراتيجي في منصة نخبوية تُقرأ من قبل صانعي القرار، الباحثين، الصحفيين، والمهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة

لماذا تعلن في "بريم"؟

- توزيع إقليمي ودولي يضمن وصول إعلانك للفئات المؤثرة.
- محتوى تحليلي متخصص يعزز من مصداقية الإعلان.
- تصميم احترافي يُبرز علامتك التجارية بأفضل صورة.
- حضور ضمن عدد يُناقش قضايا الساعة: "التهريب، النفوذ الإقليمي، الأمن البحري"

كن شريكًا في المعرفة والتأثير. واحجز مساحتك الآن.

للتواصل والاستفسار:

perimjournal@gmail.com

00967777491124

تابعنا: perimjournal.com – perimjournal.net

شروط وضوابط النشر

1. أصالة البحث:
يجب أن يكون البحث جديدًا وأصيلًا، ولم يسبق نشره في أي وسيلة من وسائل النشر، سواء الورقية أو الإلكترونية.

2. القيمة العلمية:
يشترط أن يُمثّل البحث إضافة علمية واضحة، سواء كانت نظرية أو تطبيقية.

3. حجم البحث وإعداد الصفحات:
- ألا يتجاوز البحث (20) صفحة بقياس (B5).
- يجب ترك هامش لا يقل عن (3سم) من جميع جوانب الصفحة.

4. تحكيم البحوث:
- تخضع جميع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي.
- يُقبل البحث للنشر في حال اتفق اثنان من المحكّمين على صلاحيته، بعد إجراء التعديلات المطلوبة.

5. محتوى الصفحة الأولى:
- تتضمن الصفحة الأولى: عنوان البحث، اسم الباحث/الباحثين، وملخصًا لا يتجاوز (100) كلمة.

6. طريقة التقديم:
- يُقدّم البحث بنسخة إلكترونية بصيغة (Word).
- تُرسل النسخة إلى بريد المجلة الإلكتروني:
perimjournal@gmail.com
- يجب أن تتضمن الرسالة البيانات التالية:
- عنوان البحث
- اسم الباحث/الباحثين
- الرتبة العلمية والوظيفة الحالية
- رقم الهاتف والبريد الإلكتروني

7. الملخص والمستخلص:
- يُرفق بالبحث ملخصان (بالعربية) لا يزيد كلّ منهما عن (100) كلمة، ويتضمّنان:
- موضوع البحث
- الأهداف
- المنهج
- أبرز النتائج والتوصيات
- كلمات مفتاحية (لا تزيد عن خمس كلمات)

8. توثيق المراجع:
- يجب ترتيب المراجع حسب تسلسل ورودها في متن البحث.

9. مسؤولية المحتوى:
- الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبّر عن أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة.

10. لغة النشر:
- تقبل المجلة البحوث باللغتين: العربية أو الإنجليزية.

طلب شراكة نشر اعلانات

بريم
مجلة سياسية واقتصادية تصدر كل شهر

السادة المعلنين

تحية طيبة وبعد،

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة على المستويين السياسي والاقتصادي، تبرز الحاجة إلى منصات إعلامية متخصصة قادرة على الوصول إلى جمهور نوعي من صناع القرار والمهتمين بالشأن العام. من هذا المنطلق، تتيح مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات فرصة للتعاون الإعلاني عبر مجلة "بريم"، وهي مجلة سياسية اقتصادية متخصصة، تُعنى بدراسة قضايا الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن، وتستهدف شريحة مؤثرة من الباحثين وصناع القرار على المستويين الإقليمي والدولي.

القيمة المضافة للإعلان

- الوصول إلى جمهور متخصص وفاعل في دوائر القرار
- تعزيز الحضور المؤسسي ضمن بيئة إعلامية موثوقة
- استهداف جمهور إقليمي ودولي عبر قنوات رقمية فعالة
- إمكانية تصميم محتوى إعلاني يتوافق مع هوية المؤسسة

خيارات المساحات الإعلانية

نوع الإعلان	قيمة التكلفة
صفحة كاملة	100 دولار
نصف صفحة	50 دولار
ربع صفحة	25 دولار
إعلانات خاصة بداية محتوى	من 100 إلى 500 دولار

* يمكن تصميم الإعلان بما يتوافق مع هوية المؤسسة، حسب الطلب.

قنوات الوصول والتوزيع

تعتمد المجلة نموذج توزيع حديث يضمن وصول المحتوى إلى جمهور واسع ومؤثر، من خلال:

- النشر عبر الموقع الرسمي للمجلة والمنصات الرقمية التابعة للمؤسسة
- التوزيع عبر القوائم البريدية المتخصصة
- الوصول إلى جمهور إقليمي ودولي في دوائر البحث وصناعة القرار
- التوزيع المحلي الخاص بالاشتراكات

التعريف

عن مجلة بريم

مجلة "بريم" هي مجلة سياسية اقتصادية متخصصة، تُعنى بتحليل القضايا الإقليمية والدولية، مع تركيز خاص على الدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن، وما يرتبط بها من تحولات سياسية واقتصادية وأمنية.

تصدر المجلة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وهي مؤسسة إعلامية بحثية مستقلة تعمل على إنتاج محتوى تحليلي واستراتيجي بمنهجية علمية ورؤية استشرافية.

انطلقت المجلة في مارس 2024 كمنصة تحليلية تسعى إلى تقديم قراءة معمقة للتطورات في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، من خلال دراسات وتقارير تستهدف صناع القرار والباحثين والمهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي.

تعتمد المجلة على محتوى تحليلي رصين يجمع بين الرصد الدقيق والتأطير الموضوعي، وتغطي ملفات استراتيجية تشمل الأمن البحري، الحافة، التحالفات الدولية، والتحولات الجيوسياسية، مع انتشار يغطي يضمن الوصول إلى جمهور إقليمي ودولي.

نؤمن بأن هذا التعاون يمثل فرصة لتعزيز حضوركم لدى شريحة نوعية من المتلقين، ويسعدنا تزويدكم بكافة التفاصيل المتعلقة بالحجز والتنسيق.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

د. شوري فضل سالم
مدير العلاقات العامة
مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات
مكلف بتحرير مجلة بريم

perimjournal@gmail.com | +967 777491124 | perimjournal.com | perimjournal.net

بريم Perim
مجلة شـهرية تحليلية تصدر كل شـهر

فهرس

العـــدد (28) – يونيـــو 2026

6 الافتتاحية

7 السيطرة على الجغرافيا أم إدارة التوازنات؟..
د. شورى فضل

24 الجزيرة العربية في ميزان الصراع الأمريكي الإيراني..
سارة عبدالباري الحساني

45 نساء اليمن في مهب الحرب.. من الأدوار النمطية إلى قسوة التكيف والانتهاكات
د. أشجان الفضلي

هيئة التحرير

تكشف الحرب في اليمن عن مفارقة اجتماعية قاسية: كلما تراجعت قدرة المؤسسات على توفير الحماية والخدمات وفرص العمل، اتسعت مسؤوليات النساء داخل الأسرة والمجتمع، من دون أن يتسع حضورهن بالقدر نفسه في دوائر القرار أو إدارة الموارد. أصبحت المرأة معيلة في أسر كثيرة، وعاملة في الاقتصاد غير المنظم، ووسيطاً محلياً، ومقدمة للرعاية، لكنها بقيت خاضعة لمنظومة اجتماعية تتعامل مع هذه الأدوار باعتبارها استجابة مؤقتة للضرورة، لا تحولاً يستوجب إعادة توزيع الحقوق والسلطة

الحرب، بهذا المعنى، لم تحرر المرأة من الأدوار التقليدية، بل أضافت إليها أدواراً جديدة. فالمرأة التي خرجت إلى سوق العمل لم تغادر مسؤولياتها المنزلية، والتي تولت إعالة أسرتها لم تحصل بالضرورة على استقلال اقتصادي، والتي قادت مبادرات مجتمعية ظلت بعيدة عن المفاوضات الرسمية ومؤسسات صنع القرار. وبدلاً من أن يقود توسع المسؤوليات إلى تمكين مستدام، أنتج واقعاً مركباً يجمع بين العمل والرعاية والإعالة والوصاية الاجتماعية

في المقابل، أصابت الحرب صورة الرجل التقليدية باهتزاز عميق. فقدان الوظائف، وانقطاع المرتبات، والانخراط في جبهات القتال، والنزوح والاعتقال، كلها عوامل أضعفت قدرة كثير من الرجال على أداء دور المعيل والحامي. ولم تُقابل هذه التحولات ببرامج جادة للدعم النفسي والاجتماعي، ما ترك الضغوط تتراكم داخل الأسر، وفتح المجال أمام العنف أو الانكفاء أو الاستقطاب العسكري بوصفها استجابات محتملة لأزمة الدور والهوية

الورقة التي أعدتها الدكتورة أشجان الفضلي تضع هذه التحولات في سياقها السوسيولوجي، وتعيد قراءة الحرب من داخل الأسرة والمجتمع، حيث تجري إعادة صياغة العلاقات بين النساء والرجال بعيداً عن جبهات القتال. وهي تنبه إلى أن اتساع حضور المرأة في المجال العام لا يعني تلقائياً تحقق المساواة، وأن التكيف مع الضرورة لا يمكن اعتباره تمكيناً ما لم يتحول إلى حقوق قانونية واقتصادية وسياسية مستقرة

التحدي الحقيقي سيظهر في مرحلة ما بعد الحرب. فقد تسعى البنى التقليدية إلى استعادة توزيع الأدوار السابق، وإخراج النساء من المواقع التي دخلنها تحت ضغط الحاجة. ولهذا، فإن حماية التحولات الإيجابية تقتضي ضمان مشاركة النساء في صناعة السلام وإعادة الإعمار، وتوفير فرص اقتصادية مستدامة، ومراجعة الخطاب الثقافي والتعليمي، إلى جانب تقديم الدعم النفسي للنساء والرجال معاً

لقد أعادت الحرب توزيع الأعباء، لكنها لم تُعد توزيع السلطة. وبين هذين المسارين تتحدد معركة المرأة اليمنية المقبلة: ألا تبقى معيلة عند الضرورة ومقصاة عند اتخاذ القرار، وأن تتحول خبرتها في الصمود وإدارة الأزمات من واجب اجتماعي ثقيل إلى حق ثابت في الشراكة وصناعة المستقبل

السيطرة على الجغرافيا أم إدارة التوازنات؟..

قراءة في السياسة السعودية تجاه جنوب اليمن

☐ **د. شورى فضل**

أكاديمية وباحثة يمنية لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات وسكرتير تحرير مجلة بريم، تسهم بجهودها في تقديم أبحاث ودراسات نوعية تغطي موضوعات ذات صلة بالمجتمع وقضايا التنمية، وإلى جانب عملها البحثي فهي محاضر في كلية ناصر للعلوم الزراعية

«تكشف الورقة أن التدخل السعودي في الجنوب تجاوز أبعاده العسكرية المباشرة ليشمل اعتبارات سياسية واقتصادية وجيوسياسية، انعكست على مؤسسات الدولة وإدارة الموارد والتوازنات المحلية، وتؤكد أن فهم هذه التحولات يتطلب قراءة شاملة تربط بين المصالح الإقليمية، والثروات الطبيعية، ومستقبل الاستقرار والسيادة في المحافظات الجنوبية»

تتناول هذه الورقة الدور العسكري والسياسي للمملكة العربية السعودية في مناطق الجنوب العربي، مستعرضةً الأبعاد الجيوسياسية لهذا التدخل وتداعياته على بنية الدولة والمجتمع. ويسعى البحث إلى تفكيك المشهد من خلال أربعة محاور رئيسية؛ حيث يركز المحور الأول على «دوافع الاحتلال السعودي»، مفرقاً بين الدوافع السياسية المتمثلة في محاولة فرض الوصاية ومنع قيام كيان جنوبي مستقل قد يغير موازين القوى، والدوافع الاقتصادية المرتبطة بالرغبة في تأمين منافذ بحرية مباشرة على بحر العرب، وصولاً إلى الدوافع الاجتماعية وما يتعلق بالتوازنات الديموغرافية والقبلية العابرة للحدود

وقد تم الرصد بدقة «لأثر الاحتلال السعودي» على عدة مستويات؛ سياسياً عبر إضعاف القرار الوطني المستقل وتغذية الانقسامات، واقتصادياً من خلال تعطيل المنشآت الحيوية والسيطرة على الموارد، واجتماعياً عبر تمزيق النسيج الأهلي، وصولاً إلى الأثر العسكري المتمثل في تحويل المنطقة إلى ساحة صراع مفتوحة واستنزاف القوى المحلية

ويفرد البحث حيزاً تحليلياً للعلاقة بين «السعودية والحقول النفطية في شبوة وحضرموت»، حيث يحلل الأطماع في السيطرة على منابع الثروة ومشاريع مد أنابيب النفط عبر الأراضي الجنوبية لتجاوز مضيق هرمز. حيث يقيم البحث «موقف المنظمات الدولية» من القصف العسكري السعودي، كاشفاً عن حالة التباين بين التقارير الحقوقية التي توثق الانتهاكات وبين الصمت السياسي الدولي المحكوم بالمصالح المشتركة مع الرياض

حيث أن التدخل السعودي في الجنوب تجاوز سياق «دعم الشرعية» إلى محاولة تكريس واقع احتلالي يخدم مصالح الرياض الاستراتيجية على حساب حقوق الشعب الجنوبي. وتوصي الدراسة بضرورة تدويل ملف الانتهاكات، والمطالبة بإدارة وطنية مستقلة للموارد السيادية في شبوة وحضرموت، وتعزيز التلاحم الجنوبي لمواجهة سياسات التجزئة

الكلمات المفتاحية: الجنوب العربي، الحرب السعودية، الاحتلال، شبوة وحضرموت، الحقول النفطية، المنظمات الدولية

Keywords: South Arabia, Saudi War, Occupation, Shabwah and Hadramout, Oil Fields, International Organizations.

The Saudi War on South Arabia

Abstract:

This study examines the Saudi Arabian military and political role in South Arabia, analyzing the geopolitical dimensions of this intervention and its repercussions on state and social structures. The research is structured around four primary axes. The first axis explores the "Motives of Saudi Occupation," distinguishing between political motives—centered on imposing hegemony and preventing the emergence of a sovereign Southern state—and economic motives related to securing direct maritime access to the Arabian Sea, alongside social motives concerning trans-border tribal and demographic dynamics.

The second axis meticulously monitors the "Impact of Saudi Occupation" across multiple levels: Politically, by undermining independent decision-making; economically, through the disruption of vital infrastructure and resource control; socially, by eroding the local social fabric; and militarily, by transforming the region into an arena for prolonged conflict and exhausting local forces.

In the third axis, the research provides an analytical view of "Saudi Arabia and the Oil Fields in Shabwah and Hadramout," examining the ambitions to control energy sources and the strategic projects for oil pipelines across Southern territories to bypass the Strait of Hormuz. The fourth axis evaluates the "Position of International Organizations" regarding Saudi military bombardment, revealing the discrepancy between human rights reports documenting violations and the international political silence governed by mutual interests with Riyadh.

Findings and Recommendations:

The study concludes that Saudi intervention in the South has evolved beyond the context of "restoring legitimacy" into a systematic attempt to establish a long-term occupation that serves Riyadh's strategic interests at the expense of the Southern people's rights. The study recommends internationalizing the file of violations, demanding independent national management of sovereign resources in Shabwah and Hadramout, and strengthening Southern unity to counter policies of fragmentation.

مقدمة البحث

يعد موضوع «الحرب السعودية على الجنوب العربي» من أكثر القضايا تعقيداً في المشهد الجيوسياسي الراهن، حيث تتداخل فيه المطامع التاريخية بالضرورات الأمنية والمشاريع الاقتصادية العابرة للحدود. تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن التدخل العسكري السعودي الذي بدأ في عام ٢٠١٥ لم يكن مجرد استجابة لحظية لأزمة شرعية في اليمن، بل كان فرصة استراتيجية لتنفيذ أجندات مؤجلة تستهدف السيطرة على الجغرافيا الجنوبية الحيوية

تتوزع هيكلية هذا البحث على أربعة محاور مترابطة؛ حيث يسعى المحور الأول إلى سبر أغوار الدوافع الحقيقية للتدخل، مفككاً الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحرك القرار في الرياض.([1])([2])، بينما ينتقل المحور الثاني لتحليل الآثار العميقة لهذا التدخل، راصداً التغيرات الهيكلية في الجوانب السياسية والعسكرية، وكيف أدت سياسة «الارتهان» إلى تآكل السيادة الوطنية وتعميق الأزمات المعيشية.([3]) ([4]) وفي المحور الثالث، تسلط الدراسة الضوء على «قلب المطامع» المتمثل في حقول النفط في شبوة وحضرموت، وتحليل الصراع المحموم للسيطرة على منابع الثروة ومسارات الأنابيب المستقبلية نحو بحر العرب.([5])([6])

وصولاً إلى المحور الرابع الذي يقيم فجوة الاستجابة الدولية تجاه القصف الجوي والانتهاكات القانونية، وهو ما يقودنا في نهاية المطاف إلى صياغة مجموعة من النتائج والتوصيات التي ترسم خارطة طريق لاستعادة القرار الوطني الجنوبي.([7]) ([8])

الصمت تجاه السياسات التوسعية، وتضع بين يدي القارئ والباحث أدلة موثقة حول طبيعة الصراع على الأرض والإنسان في الجنوب العربي

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتصدى لواحد من أكثر الملفات السياسية والعسكرية تعقيداً في المنطقة العربية، وهو ملف «الحرب السعودية على الجنوب العربي»، حيث تكمن الأهمية العلمية في ندرة الدراسات الأكاديمية التي تتناول الدور السعودي في الجنوب العربي بعيداً عن السردية الإعلامية الموجهة. فالبحث يوفر مادة مرجعية تعتمد على التحليل الجيوسياسي، مما يساعد الباحثين والمؤرخين

(1) - السقاف، عبدالعزيز(٢٠١٨م) الجيوبوليتيك السعودي في اليمن والجنوب العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢١٠.

(2) -Sheila Carapico, Political Economy of Modern Arabia, Cambridge University press, 2017.

(3) -عفيف، صبري محمد(٢٠٢١م) الجنوب العربي بين المطرقة والسندان، دار الوفاق، عدن، ٢٠٢١.

(4) - Helen Lackner, Yemen in Crisis: Autocracy, Neo-Liberalism and the Disintegration of a State, Saqi Books, 2017. (تحليل للاقتصاد السياسي والسيطرة على الموارد)

(5) -مركز الدراسات والبحوث النفطية، خارطة التوزيع النفطي في حضرموت وشبوة وأثر التدخلات الخارجية، عدن، ٢٠٢٢.

(6) - AGSIW Report, "The Battle for Yemen's Energy Resources", Washington, 2019.

(7) -علي، محمود (٢٠٢١م) «التداعيات القانونية لاستهداف المنشآت الصحية في الجنوب»، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية.

(8) - Human Rights Watch, "The Human Toll of Saudi-led Coalition Air Strikes", 2020.

على فهم طبيعة الصراع الإقليمي وتأثيره على دول الجوار والممرات المائية الدولية. فالبحث يردم الفجوة في فهم «الدوافع الخفية» للاحتلال، متجاوزاً الشعارات المعلنة إلى التحليل البنيوي للمصالح. تكما تنبثق أهمية البحث من تسليطه الضوء على قضية «الثروات السيادية» في شبوة وحضرموت. إن كشف الأطماع السعودية في حقول النفط ومشاريع الأنابيب العابرة للحدود يعد إضافة استراتيجية لصناع القرار الجنوبي، حيث يوضح كيف يتم توظيف العمل العسكري لخدمة مشاريع اقتصادية طويلة الأمد تستهدف الهيمنة على موارد الطاقة وتجاوز المضايق الدولية، مما يضع البحث في قلب النقاشات المعاصرة حول «أمن الطاقة العالمي»، كذلك فان البحث يرصد التحولات العميقة التي طرأت على بنية المجتمع والدولة في الجنوب العربي. فالبحث يوثق عملية «تآكل السيادة» وتحويل الجنوب إلى ساحة صراع، مما يساهم في توعية الرأي العام الجنوبي والدولي بحجم الانتهاك الذي تعرض له القرار الوطني المستقل، ويساعد في رسم ملامح طريق الخلاص من التبعية السياسية المفروضة، ومن خلال توثيق موقف المنظمات الدولية من القصف العسكري فان اهمية البحث تتجاوز مجرد السرد لتصل إلى «التأصيل القانوني» للانتهاكات، مما يجعل البحث وثيقة هامة يمكن الاستناد إليها في المحافل الدولية للمطالبة بفتح تحقيقات مستقلة، وفضح سياسة «ازدواجية المعايير» التي تمارسها القوى الكبرى والمنظمات الأممية تجاه حقوق الشعب الجنوبي كما يسعى البحث إلى تحصين الهوية الوطنية الجنوبية من محاولات التذويب والمسخ الثقافي الى كشف أدوات «القوة الناعمة» السعودية والتغلغل القبلي الذي يمنح المجتمع الجنوبي حصانة فكرية ضد مشاريع التفتيت والمناطقية، ويعزز من وحدة الصف الوطني لمواجهة التحديات المصيرية، أي ان أهمية هذا البحث تكمن في كونه يقدم «تشخيصاً دقيقاً» لواقع الاحتلال وأدواته، ولا يكتفي بوصف الحالة بل يذهب نحو استشراف الحلول عبر النتائج والتوصيات، مما يجعله مرجعاً سياسياً وقانونياً لا غنى عنه لكل مهتم بمستقبل الجنوب العربي واستقرار منطقة شبه الجزيرة العربية

مشكلة البحث:

تنطلق إشكالية هذا البحث من مفارقة بنيوية في المشهد السياسي اليمني والجنوبي المعاصر؛ فبينما أُعلن عن التدخل العسكري السعودي في مارس ٢٠١٥ كاستجابة لطلب «الشرعية» اليمنية لمواجهة التمدد الحوثي المدعوم إيرانياً، كشفت التحولات الميدانية والسياسية اللاحقة عن أجندات موازية تتجاوز سقف «التحرير» إلى فضاء «الهيمنة» أو ما يصفه باحثون بـ «الاحتلال الناعم» الذي تحول تدريجياً إلى عسكرة مباشرة للأرض. إن الحرب السعودية على الجنوب العربي لم تكن مجرد رد فعل دفاعي، بل مثلت لحظة انكشاف للمطامع التاريخية للمملكة في الوصول إلى المياه الدافئة (بحر العرب) وتأمين حدودها الجنوبية عبر خلخلة البنية السياسية والاجتماعية

للجنوب، فالمشكلة تتبدى في سبر أغوار الدوافع التي حركت الآلة العسكرية السعودية تجاه الجنوب، فسياسياً، لطالما نظرت الرياض إلى أي كيان جنوبي قوي ومستقر كتهديد لاستراتيجيتها القائمة على «التبعية المحدودة»، ومن هنا جاء التدخل لضبط إيقاع الحراك الجنوبي ومنع استعادة الدولة إلا وفق شروط تضمن الولاء الكامل، اما اقتصادياً، فتمثل الجغرافيا الجنوبية «الكنز الاستراتيجي» الذي تفتقده المملكة؛ فالسيطرة على الموانئ (عدن، المكلا) وتأمين ممر لأنابيب النفط عبر المهرة وحضرموت يحرر الصادرات السعودية من «فوبيا» مضيق هرمز. أما اجتماعياً، فقد عملت السعودية على استخدام «القوة الناعمة» من خلال شراء الولاءات القبلية ونشر الفكر الوهابي في مناطق كانت تمتاز بتنوعها الصوفي أو القومي، مما خلق استقطاباً حاداً هدد التماسك الاجتماعي الجنوبي، كما ان المشكلة لا تقتصر على رصد «الفعل» (التدخل)، بل تمتد لتقصي «الأثر» الكارثي الذي تركه هذا التواجد. عسكرياً، حيث تم تحويل الجنوب إلى ساحة لتجارب الأسلحة وتشكيل مليشيات موازية تضعف مؤسسات الدولة. أما في الجانب الاقتصادي فقد أدى التحكم في المنافذ الحيوية وتعطيل المنشآت النفطية (مثل بلحاف) إلى انهيار العملة المحلية وإفقار المجتمع الجنوبي بشكل ممنهج، مما جعل «التجويع» أداة سياسية للضغط

كما أن البحث ينفرد بمشكلة تسليط الضوء على «المطامع النفطية» في محافظتي شبوة وحضرموت. حيث إن التركيز العسكري السعودي في هذه المناطق تحديداً، والمساعي الحثيثة لإنشاء أنبوب نفط «خراخير-المهرة»، يكشف أن المحرك الأساسي للحرب هو «جيوبولتيك الطاقة». هنا، تتحول السيادة الجنوبية إلى مجرد عقبة تحاول الرياض تجاوزها عبر اتفاقات مشبوهة أو فرض واقع عسكري يعزل هذه المحافظات عن محيطها الجنوبي

وفي الأخير تكتمل أركان مشكلة البحث بمناقشة «الخذلان الدولي». فعلى الرغم من التقارير الأممية التي وثقت جرائم القصف العسكري السعودي واستهداف البنى التحتية، إلا أن الموقف الدولي ظل مرتهناً لصفقات السلاح والمصالح النفطية. ولهذا فإن موقف المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان) يطرح تساؤلات حول جدوى القانون الدولي في مواجهة «دبلوماسية الريال» السعودية، ومدى قدرة المجتمع الدولي على حماية المدنيين في الجنوب من آلة الحرب

ولهذا فإن البحث يسلط الضوء على مفارقة «المناطق المحررة» التي تعيش وضعاً اقتصادياً أسوأ من مناطق النزاع، مما يطرح تساؤلاً جوهرياً: هل كان الهدف هو الإنقاذ أم السيطرة على المقدرات؟

أهداف البحث:

١. تحديد وتحليل المنطلقات الجيوسياسية التي تحكم التوجه السعودي نحو الجنوب العربي، مع التركيز على رغبة الرياض في تأمين عمق استراتيجي ومنع قيام كيان

جنـوبي يهـدد تطلعاتهـا الإقليميـة

٢.اسـتقصاء المطامـع الاقتصاديـة الكامنـة خلـف التدخـل العسـكري، وتحديـداً الرغبـة في السـيطرة على الممـرات المائيـة والمنافـذ البحريـة المطلـة على بحـر العـرب والمحيـط الهنـدي

٣. تقييـم التداعيـات الهيكليـة والمؤسسـية للتدخـل السـعودي على مؤسسـات الدولـة في الجنـوب، وكيـف أدى هـذا التدخـل إلى تغـيير الخارطـة السياسـية والعسـكرية على الأرض

٤.دراسـة الأثـر الاجتماعـي والديموغـرافي للسياسـات السـعودية في الجنـوب، بمـا في ذلـك أثرهـا على النسـيج المجتمعـي، والـولاءات القبليـة، والحالـة الإنسـانية العامـة للسـكان المحلـيين

٥.كشـف الارتبـاط بين التواجـد العسـكري السـعودي وخارطـة الثروات عبر توثيـق الأنشـطة السـعودية في حقـول النفـط والغـاز بمحافظتـي شـبوة وحضرمـوت، وتحليل مشروع "أنبـوب النفـط" الاستراتيجـي

٦. رصـد وتوثيـق الانتهـاكات القانونيـة والحقوقيـة الناتجـة عـن القصـف الجـوي والعمليـات العسـكرية، ومقارنتهـا بالمعـايير الدوليـة والقانـون الـدولي الإنسـاني

٧. تحليـل فجـوة الاسـتجابة الدوليـة مـن خلال فحـص مواقـف المنـظمات الأمميـة والحقوقيـة تجـاه الحـرب في الجنـوب، وتفـسير أسـباب التبايـن بين التقاريـر الميدانيـة وبين القـرارات السياسـية الدوليـة

منهجية الدراسة:

تعتمـد هـذه الدراسـة في معالجتهـا لإشـكالية الحـرب السـعودية على الجنـوب العـربي على المنهـج الوصفـي التحلـيلي كإطـار رئـيسي؛ توصـف وتوصـف طبيعـة التدخـل العسـكري وتفكيـك أبعـاده السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة، كما تسـتعين الدراسـة بـ المنهـج التاريخـي لتتبـع جـذور الصراع والأطماع الإقليميـة في الجغرافيـا الجنوبيـة كما اسـتخدمت منهـج دراسـة الحالـة لتسـليط الضـوء على الأهميـة الجيوسياسـية لمحافظتـي شـبوة وحضرمـوت

وقـد اعتمـدت الدراسـة في جمـع بياناتهـا على المقاربـة بين المصـادر الأوليـة المتمثلـة في التقاريـر الميدانيـة والبيانـات الاقتصاديـة لإنتاج النفـط، وبين المصـادر الثانويـة مـن دراسـات سياسـية وتقاريـر حقوقيـة دوليـة، وذلـك لـضمان تقديـم رؤيـة نقديـة شـاملة تـوازن بين الوقائـع العسـكرية والمواقـف القانونيـة للمنـظمات الدوليـة.»

محاور البحث

المحـور الأول: دوافـع التدخـل والسياسـة السـعودية في الجنـوب العـربي

يعـتبر التدخـل السـعودي في الجنـوب العـربي امتـداداً لصراع تاريخـي وجيوسـياسي معقـد، لا يقـتصر فقـط على الجوانـب العسـكرية الآنيـة، بـل يمتـد ليشـمل استراتيجيـات بعيـدة المـدى تهـدف إلى إعـادة صياغـة المنطقـة بمـا يخـدم أمـن المملكـة ومصالحهـا العليـا

1. الدوافع السياسية للاحتلال

تتمحـور الدوافـع السياسـية حـول رغبـة الريـاض في فـرض وصايـة كاملـة على القـرار

السياسي الجنوبي، ومنع نشوء دولة وطنية مستقلة قوية في الجنوب العربي قد تخرج عن بيت الطاعة السعودي أو تتحالف مع قوى إقليمية منافسة. كما تهدف السعودية إلى التحكم في التوازنات السياسية لضمان بقاء الجنوب كمنطقة نفوذ تابعة (Buffer Zone) تؤمن حدودها الجنوبية وتمنع أي تحولات ديمقراطية أو ثورية قد تمتد آثارها إلى داخل المملكة.([9]) ([10])([11])

2. الدوافع الاقتصادية

تعد الدوافع الاقتصادية المحرك الأساسي والأكثر وضوحاً في الاستراتيجية السعودية، وتتجلى في السيطرة على الممرات المائية الحيوية (باب المندب وخليج عدن) لضمان تدفق التجارة العالمية تحت إشرافها. الأهم من ذلك هو السعي الاستراتيجي لمد أنبوب نفط عبر الأراضي الجنوبية (المهرة وحضرموت) وصولاً إلى بحر العرب، مما يمنح السعودية بديلاً آمناً لمضيق هرمز الذي يقع تحت التهديد الإيراني المستمر. كما يطمع الجانب السعودي في استغلال الثروات السمكية والمعدنية غير المستكشفة في السواحل الجنوبية الشاسعة وكذلك التحكم في "باب المندب" وخليج عدن مما يمنح الرياض ورقة ضغط دولية هائلة، بالإضافة إلى وضع اليد على الموارد البكر (النفط والغاز والمناجم) في حوض المسيلة لمنع نشوء منافس اقتصادي جنوبي. ([12])([13])([14])

3. الدوافع الاجتماعية

تعتمد السعودية على القوة الناعمة والتغلغل الاجتماعي كأحد أدوات الاحتلال غير المباشر، وذلك من خلال اللعب على الأوتار القبلية واستخدام «دبلوماسية الأموال» لشراء ولاءات شيوخ القبائل في المناطق الحدودية (مثل حضرموت والمهرة). تهدف هذه السياسة إلى خلق «هوية مهجنة» أو ولاءات عابرة للحدود تضعف الهوية الوطنية الجنوبية وتجعل المجتمع المحلي مرتبطاً معيشياً وإدارياً بالرياض، مما يسهل عملية القضم التدريجي للأراضي أو فرض التغيير الديموغرافي بما يخدم التوسع السعودي المستقبلي. ([15])([16])([17])

المحور الثاني: أثر الاحتلال السعودي على الجوانب الحيوية في الجنوب

لم يقتصر الأثر السعودي على الجانب العسكري البحت، بل امتد ليشكل إعادة هندسة كاملة للواقع الجنوبي، مما أدى إلى

(9) - السقاف، عبدالعزيز(٢٠١٨م) الجيوبوليتيك السعودي في اليمن والجنوب العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢١٠.

(10) - Sheila Carapico, Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia, Cambridge University Press, 1998. (تتناول التدخلات السياسية وأثرها على استقلال القرار)

(11) -مركز عدن للدراسات والبحوث، الأطماع الإقليمية في الجنوب العربي: قراءة في الأجندات والنتائج، ورقة بحثية، ٢٠٢١.

(12) -تقرير معهد الخليج للدراسات (واشنطن)، أنابيب النفط والمنافذ البحرية: لماذا تحتاج السعودية إلى المهرة؟، ٢٠١٩.

(13) - Helen Lackner, Yemen in Crisis: Autocracy, Neo-Liberalism and the Disintegration of a State, Saqi Books, 2017. (تحليل للاقتصاد السياسي والسيطرة على الموارد)

(14) -أحمد، رفعت سيد(٢٠٢٠م) صراع الثروات في اليمن والجنوب العربي، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة.

(15) - سالم، سيد مصطفى (٢٠١٥م) مجلة دراسات يمنية، «العلاقات القبلية عبر الحدود اليمنية السعودية وأثرها على السيادة»، جامعة صنعاء.

(16) - Ginny Hill, Yemen Endures: Civil War, Saudi Adventurism and the Future of Arabia, Oxford University Press, 2017. (تتناول المغامرة السعودية وأثرها على البنية الاجتماعية)

(17) - مركز استهداف للدراسات، التغلغل السعودي في المهرة وحضرموت: الأدوات الاجتماعية والقبلية، عدن، ٢٠٢٢.

خلـق أزمـات بنيويـة مركبـة

1. الأثـر السـياسي: تقويـض السـيادة وتفتيـش القـرار

عمـل التدخـل السـعودي على إضعـاف القـوى الوطنيـة الجنوبيـة الصاعـدة مـن خلال سياسـة «فـرق تسـد»، ودعـم كيانـات سياسـية موازيـة لـضمان عـدم انفـراد أي طـرف جنـوبي بالقـرار. أدى ذلـك إلى ارتهـان القـرار السـياسي للريـاض، وتعطيـل اسـتحقاقات الاسـتقلال الوطنـي، وتحويـل المؤسسـات الرسـمية إلى واجهـات تنفـذ أجنـدات إقليميـة.([18])([19])([20])

2. الأثـر الاقتصـادي: السـيطرة على المـوارد واقتصـاد الحـرب

اتسـم الأثـر الاقتصـادي بتعطيـل المنشـآت الحيويـة (مثـل مطـار عـدن، مينـاء بلحـاف، ومينـاء عـدن) أو وضعهـا تحـت إشراف عسـكري مبـاشر، مما أدى إلى انهيـار العملـة المحليـة وارتفـاع معـدلات التضخـم. كما سـاهمت القيـود السـعودية على الصـادرات والـواردات في خلـق «اقتصـاد تبعيـة» جعـل السـوق الجنـوبي مسـتهلكاً للمنتجـات السـعودية ومحروميـاً مـن عوائـد ثرواتـه السـيادية.([21])([22])([23])

3. الأثـر الاجتماعـي: تمزيـق النسـيج الأهلي والهويـة

أدى التغلغـل السـعودي إلى إثـارة النزعـات المناطقيـة والقبليـة مـن خلال توزيـع الامتيـازات الماليـة بشـكل غير متكافـئ، مما خلـق حالـة مـن الاسـتقطاب الاجتماعـي الحـاد. كما سـاهم الفكـر الوافـد (عبر المراكـز الدينيـة المدعومـة سـعودياً) في محاولـة تغيير الهويـة الثقافيـة الوسـطية للجنـوب العـربي واسـتبدالها بأنمـاط فكريـة غريبـة تـؤدي إلى تصـادم مجتمعـي. ([24])([25])([26])

4. الأثـر العسـكري: عسـكرة الحيـاة واسـتنزاف القـوى

تمثـل الأثـر العسـكري في تحويـل المـدن الجنوبيـة إلى ثكنـات عسـكرية، وإنشـاء تشـكيلات مسـلحة تديـن بالـولاء للريـاض بـدلاً مـن المؤسسـة العسـكرية الوطنيـة. كما أدى القصـف الجـوي المبـاشر في فترات معينـة إلى تـدمير البنيـة التحتيـة العسـكرية والمدنيـة، مما جعـل الجنـوب في حالـة اسـتنزاف دائـم يمنعـه

---

(18) - عفيف، صبري محمد(٢٠٢١م) الجنوب العربي بين المطرقة والسندان، دار الوفاق، عدن، ٢٠٢١.

(19) - International Crisis Group, "The Afterlives of Yemen's Peace Process", Report No. 220, 2021. (تحليـل لكيفيـة إدارة السـعودية للصراعـات البينيـة في الجنـوب)

(20) - مركز مسارات للاستراتيجيات والإعلام، تفكيك السيادة: أثر التدخلات الخارجية على القرار السياسي الجنوبي، عدن، ٢٠٢٢.

(21) - المفلحي، عبد القوي(٢٠٢٠م) الاقتصاد الجنوبي في مواجهة الأزمات: دراسة في آثار الحرب والتدخل الإقليمي، جامعة عدن.

(22) - Asher Orkaby, "Saudi Arabia's Economic War in Yemen", Foreign Affairs, 2017. (مقـال تحلـيلي حـول استراتيجيـة الخنـق الاقتصـادي)

(23) - الفضيل، محمود عبد (٢٠١٩م) حروب الموارد في المنطقة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

(24) - قاسم المحبشي، قاسم (٢٠١٩م) سوسيولوجيا الصراع في الجنوب العربي، دار جامعة عدن للطباعة والنشر.

(25) - Elisabeth Kendall, "The Impact of Outside Influence on Tribal Dynamics in South Yemen", Oxford University, 2018.

(26) - تقرير ميداني (٢٠٢٣م) منظمة تجديد للتنمية والديمقراطية، الآثار الاجتماعية للحروب والتدخلات الخارجية في المحافظات الجنوبية.

مـن بنـاء قـوة دفاعيـة مسـتقلة قـادرة على حمايـة حـدوده.[27][28][29]

المحـور الثالـث: السـعودية والحقـول النفطيـة الواقعة في شـبوة وحضرمـوت

يعتبرهـذا المحـور الأكثر حساسـية حيـث يربـط بين الجغرافيـا السياسـية والثروات الطبيعيـة والمطامـع التوسـعية حيـث تمثـل محافظتـا شـبوة وحضرمـوت «الخـاصرة الرخـوة» والاقتصاديـة للجنـوب العـربي، ومنظـور السياسـة السـعودية لـهما يتجـاوز الدعـم العسـكري إلى كونـهما مناطـق استراتيجيـة حيويـة لتـأمين مسـتقبل الطاقـة والمنافـذ البحريـة للمملكـة

1. استراتيجيـة السـيطرة على منابـع الثروة (الذهـب الأسـود)

تتركـز المطامـع السـعودية في شـبوة (حقـول جنـة وعيـاذ) وحضرمـوت (حقـول المسـيلة وكثيـب) باعتبارهـا مناطـق واعـدة لاحتياطيـات ضخمـة لم تُسـتغل بالكامـل بعـد. يـرى البحـث أن التواجـد العسـكري في محيـط هـذه الحقـول يهـدف إلى التحكـم في تدفقـات النفـط وتعطيـل أي إدارة وطنيـة مسـتقلة لهـذه المـوارد، مما يبقـي القـرار الاقتصـادي الجنـوبي رهينـة للموافقـة السـعودية.[30][31][32]

2. حلـم "أنبـوب النفـط" إلى بحـر العـرب

يحلـل هـذا القسـم المشروع السـعودي القديـم المتجـدد بمـد أنبـوب لنقـل النفـط الخـام مـن حقـول المملكـة عبر محافظتـي حضرمـوت والمهـرة وصـولاً إلى بحـر العـرب. يهـدف هـذا المشروع الاستراتيجـي إلى الالتفـاف على مضيـق هرمـز وتجنـب التهديـدات الإيرانيـة، وهـو مـا يـفسر الإصرار السـعودي على التواجـد العسـكري المكثـف في المهـرة وحضرمـوت وتعـيين قـوات موالية لها لحماية هـذا المسـار المسـتقبلي.[33][34][35]

3. تعطيـل المنشـآت الحيويـة (بلحـاف والمسـيلة)

يرصـد البحـث الـدور السـعودي في تعطيـل إعـادة تشـغيل منشـأة بلحـاف لتصديـر الغـاز في شـبوة، واسـتخدام الذرائـع الأمنيـة لمنـع الجنوبـيين مـن تصديـر نفطهـم وغازهـم بشـكل مسـتقل. هـذا التعطيـل المتعمـد يهدف إلى إضعـاف الملاءة الماليـة للدولـة الجنوبيـة

---

(27) - هيثم، محمد(٢٠٢١م) الاستراتيجية العسكرية في حرب اليمن والجنوب، دراسة تحليلية.

(28) - Amnesty International, "The Human Toll of Saudi-led Coalition Air Strikes in Yemen", 2020.. (توثيـق للآثـار العسـكرية والميدانيـة للقصـف)

(29) -تقرير بحثي(٢٠٢٢م) مركز «جنوبية» للدراسات، خارطة الانتشار العسكري السعودي في المهرة وحضرموت: الأهداف والمخاطر.

(30) - العبادي، محمد (٢٠٢١م) اقتصاديات النفط في الجنوب العربي: صراع الأجندات والسيادة، دار حضرموت.

(31) - AGSIW Report, "The Battle for Yemen's Energy Resources", Washington, 2019.

(32) - مركز الدراسات والبحوث النفطية، خارطة التوزيع النفطي في حضرموت وشبوة وأثر التدخلات الخارجية، عدن، ٢٠٢٢.

(33) - السقاف، عبدالعزيز(٢٠١٨م) الجيوبوليتيك السعودي في اليمن والجنوب العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢١٠.

(34) - Sheila Carapico, "Saudi Arabia's Humanitarian and Strategic Interests in Yemen", Middle East Report, 2018.

(35) - مركز استشراف للدراسات، مشروع أنبوب النفط السعودي عبر الجنوب: الأبعاد والمخاطر السيادية، ٢٠٢٣.

المفترضة، وإجبار القوى المحلية على تقديم تنازلات سياسية مقابل السماح بالاستثمارات النفطية.([36])([37])([38])

4. التغيير الديموغرافي والسياسي في مناطق النفط

تستخدم الرياض «القوة الناعمة» من خلال تجنيس بعض الشخصيات القبلية في حضرموت وشبوة، وربط مصالحهم الاقتصادية بالمملكة، لخلق «لوبي» محلي يطالب بالانفصال الإداري عن المركز الجنوبي أو الارتباط الاقتصادي بالرياض، مما يمهد الطريق لشرعنة السيطرة السعودية على تلك الحقول تحت مسميات «الإقليم» أو «الحكم الذاتي» التابع لها.([39])([40])([41])

المحور الرابع: موقف المنظمات الدولية من القصف العسكري السعودي على الجنوب

يعد هذا المحور من أدق مفاصل البحث، حيث يسلط الضوء على «الشرعية الدولية» ومدى التزام القوى الكبرى والمنظمات الأممية بحماية المدنيين في الجنوب العربي أمام الآلة العسكرية السعودية، حيث ينقسم هذا المحور إلى عدة جوانب تحليلية

1. رصد الانتهاكات في تقارير المنظمات الحقوقية (الأدلة الجنائية)

وثقت منظمات دولية رائدة مثل هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) ومنظمة العفو الدولية (Amnesty International) مئات الغارات الجوية التي استهدفت أعياناً مدنية صرفه في مدن الجنوب (عدن، لحج، الضالع، أبين، وشبوة). وأكدت هذه التقارير أن القصف لم يراعي مبدأ «التمييز» بين الأهداف العسكرية والمدنية، مما أدى إلى تدمير ممنهج للبنية التحتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومحطات الطاقة والمياه.([42])([43])

2. موقف مجلس الأمن والقرارات الدولية (المقاربة السياسية)

اتسم موقف مجلس الأمن الدولي بالازدواجية؛ فبينما صدر القرار رقم (٢٢١٦) الذي أعطى غطاءً قانونياً للتدخل تحت مسمى «استعادة الشرعية»، إلا أن التقارير اللاحقة الصادرة عن فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة أكدت وجود «أدلة معقولة» على ارتكاب قوات التحالف بقيادة السعودية لجرائم حرب. ويحلل البحث

---

(36) - تقرير اللجنة الاقتصادية العليا (عدن)(٢٠٢٢م) خسائر القطاع النفطي والغازي نتيجة التدخلات العسكرية.

(37) - Al-Monitor, "Why Saudi Arabia and the UAE are clashing over Yemen's energy assets", 2022. (تحليل للتنافس الإقليمي على الموارد)

(38) - حاتم، جلال (٢٠٢١م) «الاستراتيجية السعودية تجاه الموارد السيادية في حضرموت»، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية.

(39) - عفيف، صبري محمد (٢٠٢٢م) اللعبة الكبرى في حضرموت: صراع الهوية والنفط، عدن.

(40) - Chatham House, "The Limits of Saudi Influence in Southern Yemen", 2019.

(41) - مركز مدار للدراسات والبحوث، الأطماع السعودية في حضرموت: دراسة في الأبعاد الجيوسياسية والديموغرافية، ٢٠٢١.

(42) - Amnesty International, "Yemen: Nowhere safe for civilians: Airstrikes and ground fighting", 2015/2016.

(43) -تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان،(٢٠١٩م) جريمة الصمت: قراءة في آثار القصف الجوي على المدنيين في الجنوب، القاهرة.

هنا كيف تم تمييع هذه التقارير سياسياً لتجنب إدانة الرياض بشكل مباشر بضغط من القوى الكبرى الموردة للسلاح.[44][45]

3. الازدواجية الدولية وسلاح "المصالح فوق المبادئ"

يكشف هذا الجانب عن الدور الذي لعبته صفقات الأسلحة الضخمة بين السعودية ودول مثل (الولايات المتحدة، بريطانيا، وفرنسا) في إسكات صوت المنظمات الدولية. ففي الوقت الذي كانت فيه منظمة اليونيسف (UNICEF) تطلق نداءات استغاثة حول الكارثة الإنسانية في الجنوب، كانت الدول الكبرى تعطل أي مشروع قرار يدعو لفرض حظر تصدير السلاح للسعودية أو فتح تحقيق دولي مستقل ومحايد.[46][47]

4. دور المنظمات الإغاثية والصحية (الاستجابة الإنسانية)

يرصد البحث هنا دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ومنظمة أطباء بلا حدود (MSF)، واللتين كانتا الأكثر قرباً من مسرح الأحداث. فقد أدانت هذه المنظمات مراراً استهداف طواقمها الطبية ومنشآتها في الجنوب، واعتبرت الحظر الجوي والبحري السعودي "عقاباً جماعياً" أدى إلى تفشي الأوبئة والمجاعة، وهو ما يعد انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف الأربع.[48][49]

نتائج البحث

1- تحول الأجندة العسكرية فقد أثبتت المعطيات الميدانية أن التدخل السعودي انحرف عن مسار «دعم الشرعية» ليتحول إلى استراتيجية «تثبيت نفوذ دائم» تستهدف عزل الجنوب العربي عن محيطه القومي وفرض الوصاية عليه

2- أولوية الممر الآمن حيث خلص البحث إلى أن الاستحواذ على محافظة المهرة وحضرموت يمثل هدفاً وجودياً للرياض لتأمين «منفذ بحري سيادي» لتصدير النفط بعيداً عن تهديدات مضيق هرمز

3- سياسة «التفكيك البنيوي فقد تعمدت السياسة السعودية إضعاف مؤسسات الدولة المركزية في الجنوب وتغذية الكيانات الموازية، مما خلق حالة من «السيادة المجزأة» التي يسهل التحكم بها

4- عسكرة الثروة لقد كشف البحث عن ارتباط وثيق بين أماكن الانتشار العسكري السعودي والمناطق الغنية بالنفط والغاز في شبوة وحضرموت، مما يحول هذه الموارد إلى «رهينة عسكرية»

5- سلاح العملة والاقتصاد حيث استُخدم الملف الاقتصادي (تعطيل الموانئ، التحكم في البنك المركزي) كأداة ضغط سياسي لتركيع

(44) United Nations Human Rights Council, "Report of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen", 2018-2021.

(45) - نافعة، حسن (٢٠١٨م) الشرعية الدولية وصراع القوى في المنطقة العربية، دار المستقبل العربي.

(46) Campaign Against Arms Trade (CAAT), "UK Arms Sales to Saudi Arabia and the War in Yemen", Research Briefing, 2020.

(47) - مركز مسارات للاستراتيجيات والإعلام، الجنوب العربي في أروقة الأمم المتحدة: تغليب المصالح على الحقوق، عدن، ٢٠٢١.

(48) Médecins Sans Frontières (MSF), "Yemen: Medical care under fire", International Activity Report, 2017.

(49) -علي، محمود (٢٠٢١م) «التداعيات القانونية لاستهداف المنشآت الصحية في الجنوب»، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية.

الحراك الشعبي الجنوبي وإخضاعه للحلول المفروضة إقليمياً

6- تآكل الهوية الوسطية: أدى التغلغل الثقافي والديني المدعوم سعودياً إلى محاولة تجريف الهوية الثقافية الجنوبية المتميزة واستبدالها بأنماط فكرية تخدم الولاء للتابعية السعودية

7- الازدواجية الأممية والتي بينت أن مواقف المنظمات الدولية كانت «انتقائية»، حيث غلبت لغة المصالح وصفقات السلاح مع الرياض على التقارير الحقوقية التي توثق انتهاكات القصف الجوي

8- استراتيجية «الأرض المحروقة» غير المباشرة والتي أدى تعطيل المنشآت السيادية (مثل بلحاف) إلى تدمير بطيء لسبل العيش، مما أجبر الكفاءات الجنوبية على الهجرة أو الارتهان للرواتب الخارجية

9- الفشل في كسب الحاضنة فعلى الرغم من «دبلوماسية الأموال»، الا ان الرياض فشلت في بناء حاضنة شعبية حقيقية في الجنوب، نظراً للتناقض الصارخ بين وعود التنمية وواقع الهيمنة العسكرية

10- خلق صراعات بينية فقد أفرز التدخل السعودي نزاعات «مناطقية وقبلية» مفتعلة في مناطق النفط، لضمان انشغال القوى الجنوبية بصراعات داخلية تحول دون مطالبتهم بالسيادة الوطنية

توصيات البحث

1- التدويل القانوني ويتمثل ذلك في المسارعة في تشكيل لجنة حقوقية وقانونية عليا لرفع ملفات قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد قادة العمليات العسكرية التي استهدفت البنية التحتية الجنوبية

2- فك الارتباط المالي وهذا يظهر جليا من ضرورة تأسيس نظام مالي ومصرفي جنوبي مستقل يدير الإيرادات السيادية بعيداً عن هيئة الرقابة أو الإشراف المباشر من اللجنة الخاصة السعودية

3- الإدارة الوطنية للموارد فقد تم إعلان «حالة الطوارئ الاقتصادية» لاستعادة منشأة بلحاف الغازية وحقول المسيلة وجنة عياذ من السيطرة العسكرية، وإدارتها بخبرات وطنية جنوبية

4- تعزيز التلاحم العسكري والذي تمثل في دمج كافة التشكيلات العسكرية الجنوبية تحت عقيدة وطنية واحدة لقطع الطريق أمام محاولات الرياض لإنشاء «ميليشيات» تدين بالولاء للخارج

5- مراجعة الاتفاقيات الحدودية والتي طالبة بمراجعة تاريخية وقانونية لكافة التفاهمات الحدودية التي تمت في ظروف غير متكافئة، وضمان عدم المساس بالسيادة البرية والبحرية للجنوب العربي

6- تفعيل «الدبلوماسية الشعبية» من خلال التواصل المباشر مع برلمانات الدول المصدرة للسلاح للسعودية للضغط عليها بوقف الدعم اللوجستي الذي يُستخدم في قمع تطلعات الشعب الجنوبي

7- تحصين الهوية الوطنية ويبرز ذلك من خلال إدراج مادة «التاريخ الوطني للجنوب العربي» في المناهج التعليمية لمواجهة محاولات المسخ الثقافي والتغلغل الفكري الوافد

8- البحث عن شركاء دوليين كاستثمار بديل (شركات نفطية كبرى من خارج إطار التحالف) للاستثمار في حقول شبوة وحضرموت لكسر الاحتكار والوصاية الإقليمية

9- تعزيز سلطة المحافظين في المناطق النفطية كتمكين للحكم المحلي ودعم استقلاليتهم الإدارية لمنع سياسة «المركزية المرتهنة للرياض»

10- بناء جبهة وطنية عريضة من خلال تشكيل مجلس سياسي موحد يضم كافة القوى المؤمنة باستقلال الجنوب، ليقف كطرف وحيد وشرعي في أي مفاوضات دولية قادمة، رافضاً مبدأ «التمثيل المنقوص»

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ «الحرب السعودية على الجنوب العربي»، نجد أنفسنا أمام مشهد يتجاوز التوصيف العسكري التقليدي، ليدخل في أتون صراع وجودي على الجغرافيا والثروة والهوية. إن التحليل المعمق للمحاور الأربعة التي تناولها البحث يقطع الشك باليقين بأن التدخل العسكري الذي انطلق تحت لافتات إنسانية أو شرعية، قد استبطن في جوهره أجندات توسعية استراتيجية، جعلت من الجنوب العربي ساحة لتجارب النفوذ الإقليمي ومنطلقاً لتأمين مصالح اقتصادية بعيدة المدى للمملكة العربية السعودية

لقد كشفت الدراسة أن «الدوافع السياسية والاقتصادية» لم تكن مجرد ردود فعل آنية، بل هي نتاج رؤية استراتيجية ترى في استقلال الجنوب العربي تهديداً لعمقها الحيوي، وترى في ثرواته النفطية وموقعه الجغرافي في شبوة وحضرموت والمهرة «الجائزة الكبرى» التي تمنحها السيطرة على بحر العرب والالتفاف على الممرات المائية الدولية. إن محاولات السيطرة على حقول النفط وتعطيل المنشآت السيادية لم تكن عبثاً، بل كانت سلاحاً اقتصادياً لتقويض أي مشروع نهضوي جنوبي مستقل

وعلى صعيد «الآثار»، أثبت البحث أن التكلفة الاجتماعية والعسكرية كانت باهظة؛ إذ أدت سياسات الارتهان وتفتيت النسيج الاجتماعي إلى خلق جراح غائرة في جسد الهوية الوطنية الجنوبية. ومع ذلك، فإن القراءة المتفحصة لموقف المنظمات الدولية كشفت عن «أزمة ضمير عالمي» فضلت لغة المصالح وصفقات السلاح على دماء الأبرياء وحق الشعوب في تقرير مصيرها، مما يجعل الرهان على القانون الدولي وحده رهاناً غير مكتمل ما لم يسنده فعل وطني مقاوم على الأرض

إن الخلاصات التي توصلت إليها هذه الدراسة تضع النخب السياسية والثقافية في الجنوب العربي أمام استحقاق تاريخي؛ فإما القبول بواقع «الوصاية المقنعة» التي تلتهم الثروات وتصادر القرار، وإما المضي قدماً في مشروع التحرر الوطني الشامل الذي يعيد بناء المؤسسات على أسس السيادة المطلقة. إن النتائج والتوصيات التي سطرتها هذه الدراسة ليست مجرد أفكار نظرية، بل هي «خارطة طريق» للخروج من نفق

التبعيـة نحـو آفـاق السـيادة
وسـيبقى الجنـوب العـربي، بجغرافيتـه الصامـدة وإرادة شـعبه، عصيـاً على الاحتـواء أو التذويب. وإن هـذه الحـرب بـكل آلامهـا قـد صهـرت الهويـة الجنوبيـة وأعـادت تعريـف العـدو مـن الصديـق، مؤكـدةً أن الحقـوق السـيادية في الأرض والثروة لا تسـقط بالتقادم، وأن المسـتقبل يُصنـع بـإرادة الشـعوب لا بمقايضـات الـدول. إن الأمـل معقـود على وعـي الأجيـال القادمـة التـي سـتقرأ هـذا التاريـخ ليـس كقصـة صراع، بـل كملحمـة اسـتعادة للكرامـة والوطـن

المراجع العربية:

1- أحمـد، رفعـت سـيد(٢٠٢٠م) صراع الـثروات في اليمـن والجنـوب العـربي، مركـز يافـا للدراسـات والأبحـاث، القاهـرة.

2- تقريـر معهـد الخليـج للدراسـات (واشـنطن)، أنابيـب النفـط والمنافـذ البحريـة: لمـاذا تحتـاج السـعودية إلى المهـرة؟، ٢٠١٩.

3- تقريـر ميـداني (٢٠٢٣م) منظمـة تجديـد للتنميـة والديمقراطيـة، الآثـار الاجتماعيـة للحـروب والتدخـلات الخارجيـة في المحافظـات الجنوبيـة.

4- تقريـر بحثي(2022م) مركـز «جنوبيـة» للدراسـات، خارطـة الانتشـار العسـكري السـعودي في المهـرة وحضرمـوت: الأهـداف والمخاطـر.

5- تقريـر اللجنـة الاقتصاديـة العليـا (عـدن)(2022م) خسـائر القطـاع النفطـي والغـازي نتيجـة التدخـلات العسـكرية.

6- تقريـر المنظمـة العربيـة لحقـوق الإنسـان،(2019م) جريمـة الصمـت: قـراءة في آثـار القصـف الجـوي عـلى المدنيـين في الجنـوب، القاهـرة.

7- حاتـم، جـلال (2021م) "الاسـتراتيجية السـعودية تجـاه المـوارد السـيادية في حضرمـوت"، مجلـة جامعـة عـدن للعلـوم الإنسـانية.

8- السـقاف، محمـد عـلي(٢٠١٨م) الجنـوب العـربي في الـصراع الـدولي والإقليمـي، دار حضرمـوت.

9- السـقاف، عبدالعزيـز(٢٠١٨م) الجيوبوليتيـك السـعودي في اليمـن والجنـوب العـربي، مجلـة السياسـة الدوليـة، القاهـرة، العـدد ٢١٠.

10- سـالم، سـيد مصطفـى (٢٠١٥م) مجلـة دراسـات يمنيـة، «العلاقـات القبليـة عـبر الحـدود اليمنيـة السـعودية وأثرهـا عـلى السـيادة»، جامعـة صنعـاء.

11- العبـادي، محمـد (2021م) اقتصاديـات النفـط في الجنـوب العـربي: صراع الأجنـدات والسـيادة، دار حضرمـوت.

12- عفيـف، صـبري محمـد (2022م) اللعبـة الكـبرى في حضرمـوت: صراع الهويـة والنفـط، عدن.

13- عفيـف، صـبري محمـد(٢٠٢١م) الجنـوب العـربي بـين المطرقـة والسـندان، دار الوفـاق، عـدن، ٢٠٢١.

14- عـلي، محمـود (٢٠٢١م) «موقـف الأمـم المتحـدة مـن الحـرب: دراسـة في القصـور»، مجلـة جامعـة عـدن للعلـوم الإنسـانية.

15- عـلي، محمـود (٢٠٢١م) "التداعيـات القانونيـة لاسـتهداف المنشـآت الصحيـة في الجنـوب"، مجلـة جامعـة عـدن للعلـوم الإنسـانية.

16- الفضيـل، محمـود عبـد (٢٠١٩م) حـروب المـوارد في المنطقـة العربيـة، معهـد

البحـوث والدراسـات العربيـة، القاهـرة.
17- قاسـم المحبـشي، قاسـم (٢٠١٩م) سوسـيولوجيا الـصراع في الجنـوب العـربي، دار جامعـة عـدن للطباعـة والنـشر.
18- مركـز الدراسـات والبحـوث النفطيـة، خارطـة التوزيـع النفطـي وأثـر التدخـلات الخارجيـة، عـدن، ٢٠٢٢.
19- مركـز عـدن للدراسـات والبحـوث، الأطـماع الإقليميـة في الجنـوب العـربي: قـراءة في الأجنـدات والنتائـج، ورقـة بحثيـة، ٢٠٢١.
20- مركـز اسـتهداف للدراسـات، التغلغـل السـعودي في المهـرة وحضرمـوت: الأدوات الاجتماعيـة والقبليـة، عـدن، ٢٠٢٢.
21- مركـز مسـارات للاسـتراتيجيات والإعلام، تفكيـك السـيادة: أثـر التدخـلات الخارجيـة عـلى القـرار السـياسي الجنـوبي، عـدن، ٢٠٢٢.
22- المفلحـي، عبـد القـوي(٢٠٢٠م) الاقتصـاد الجنـوبي في مواجهـة الأزمـات: دراسـة في آثـار الحـرب والتدخـل الإقليمـي، جامعـة عـدن.
23- مركـز الدراسـات والبحـوث النفطيـة، خارطـة التوزيـع النفطـي في حضرمـوت وشـبوة وأثـر التدخـلات الخارجيـة، عـدن، ٢٠٢٢.
24- مركـز اسـتشراف للدراسـات، مـشروع أنبـوب النفـط السـعودي عـبر الجنـوب: الأبعـاد والمخاطـر السـيادية، ٢٠٢٣.
25- مركـز مـدار للدراسـات والبحـوث، الأطـماع السـعودية في حضرمـوت: دراسـة في الأبعـاد الجيوسياسـية والديموغرافيـة، ٢٠٢١.
26- مركـز مسـارات للاسـتراتيجيات والإعلام، الجنـوب العـربي في أروقـة الأمـم المتحـدة: تغليـب المصالـح عـلى الحقـوق، عـدن، ٢٠٢١.
27- نافعـة، حسـن (٢٠١٨م) الشرعيـة الدوليـة وصراع القـوى في المنطقـة العربيـة، دار المسـتقبل العـربي.
28- هيثـم، محمـد(٢٠٢١م) الاسـتراتيجية العسـكرية في حـرب اليمـن والجنـوب، دراسـة تحليليـة.

المراجع الأجنبية:

AGSIW Report, "The Battle for Ye- 29-
men's Energy Resources", Washington, 2019
Asher Orkaby, "Saudi Arabia's Eco- 30-
nomic War in Yemen", Foreign Affairs, 2017. (مقـال تحلـيلي حـول استراتيجيـة الخنـق الاقتصـادي)
Al-Monitor, "Why Saudi Arabia 31-
and the UAE are clashing over Yemen's energy assets", 2022. (تحليـل للتنافـس الإقليمـي على المـوارد)
Amnesty International, "Yemen: 32-
Nowhere safe for civilians: Airstrikes and ground fighting", 2015/2016.
Amnesty International, "The Hu- 33-
man Toll of Saudi-led Coalition Air Strikes in Yemen".. (توثيـق للآثـار العسـكرية والميدانيـة للقصـف)
Chatham House, "The Limits of 34-
Saudi Influence in Southern Yemen", 2019.
Campaign Against Arms Trade 35-

(CAAT), "UK Arms Sales to Saudi Arabia and the War in Yemen", Research Briefing, 2020.

36- Elisabeth Kendall, "The Impact of Outside Influence on Tribal Dynamics in South Yemen", Oxford University, 2018.

37- Ginny Hill, Yemen Endures: Civil War, Saudi Adventurism and the Future of Arabia, Oxford University Press, 2017. (تتناول المغامرة السعودية وأثرها على البنية الاجتماعية)

38- Helen Lackner, Yemen in Crisis: Autocracy and the Disintegration of a State, 2017.

39- Human Rights Watch, "The Human Toll of Saudi-led Coalition Air Strikes", 2020.

40- Helen Lackner, Yemen in Crisis: Autocracy, Neo-Liberalism and the Disintegration of a State, Saqi Books, 2017. (تحليل للاقتصاد السياسي والسيطرة على الموارد)

41- International Crisis Group, "The Afterlives of Yemen's Peace Process", Report No. 220, 2021. (تحليل لكيفية إدارة السعودية للصراعات البينية في الجنوب)

42- Médecins Sans Frontières (MSF), "Yemen: Medical care under fire", International Activity Report, 2017.

43- Sheila Carapico, Political Economy of Modern Arabia, Cambridge University Press, 2017.

44- Sheila Carapico, Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia, Cambridge University Press, 1998. (تتناول التدخلات السياسية وأثرها على استقلال القرار)

45- Sheila Carapico, "Saudi Arabia's Humanitarian and Strategic Interests in Yemen", Middle East Report, 2018.

46- The Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), "The Battle for Yemen's Energy Resources", 2019. (دراسة حول الصراع الإقليمي على موارد الطاقة)

47- United Nations Human Rights Council, "Report of the Group of Eminent International and Regional Experts on Yemen", 2018-2021.

الجزيرة العربية في ميزان الصراع الأمريكي الإيراني..
الأمن والطاقة ومستقبل الاستقرار

☐ **سارة عبدالباري الحساني**
باحثة مقيمة في مجلة بريم الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية معمّقة للصراع الإيراني-الأمريكي بوصفه أحد أبرز التحديات الجيوسياسية في النظام الدولي المعاصر، مع التركيز على انعكاساته المباشرة وغير المباشرة على دول الجزيرة العربية. ويأتي هذا الصراع في سياق تنافس استراتيجي طويل الأمد

بين قـوتين تسـعيان إلى تعزيـز نفـوذهما في منطقـة الشرق الأوسـط، التـي تُعـد مـن أكثر المناطـق أهميـة مـن حيـث المـوارد الطبيعيـة والموقـع الجغـرافي الحيـوي

يعتمـد البحـث على تحليـل الأبعـاد المتعـددة لهـذا الصراع، بـدءاً بتحديـد الأطـراف الفاعلـة الرئيسـية، والمتمثلـة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وإيـران، إلى جانـب دور القـوى الإقليميـة الداعمـة مثـل إسرائيـل، مـع التركيـز على طبيعـة الاستراتيجيـات التـي يعتمدهـا كل طـرف، سـواء مـن خلال التفـوق العسـكري التقليـدي، أو عبر اسـتخدام أدوات الحـرب غير التقليديـة كالحـرب السـيبرانية والطائـرات المـسيّرة والصواريـخ بعيـدة المـدى. كما يناقـش البحـث دور التطـور التكنولوجـي في تغـيير طبيعـة الصراعـات الحديثـة، خاصـة فـيما يتعلـق باسـتخدام الأقمار الصناعيـة، وأنظمـة المراقبـة والاسـتطلاع، والتطبيقـات العسـكرية المتقدمـة

كما يتنـاول البحـث كذلـك الآثـار المترتبـة على هـذا الصراع على المسـتويات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والسـكانية، حيـث أدى التصعيـد إلى زيـادة حـدة التوتـرات الإقليميـة، وتهديـد اسـتقرار الأنظمـة السياسـية في بعـض الـدول، إلى جانـب التـأثير المبـاشر على الاقتصـاد العالمـي مـن خلال تقلبـات أسـعار النفـط وتعطيـل سلاسـل الإمـداد، نظـراً لاعـتماد الأسـواق العالميـة بشـكل كـبير على صـادرات الطاقـة مـن منطقـة الخليـج. كما يسـلط الضـوء على الانعكاسـات الاجتماعيـة، مثـل ارتفـاع مسـتويات القلـق وعـدم الاسـتقرار، وإمكانيـة حـدوث موجـات نـزوح سـكاني في حـال تفاقـم النزاع.ومـن جهـة أخـرى، يناقـش البحـث النتائـج الميدانيـة المترتبـة على الصراع، بمـا في ذلـك اسـتهداف القواعـد العسـكرية، والهـجمات على المنشـآت النفطيـة، وتعطيـل الموانـئ وطـرق الملاحـة البحريـة، إضافـة إلى المشـكلات البيئيـة الناتجـة عـن العمليات العسـكرية، مثـل التلـوث النفطـي وتدهـور النظـم البيئيـة البحريـة. كما يتطـرق إلى المخاطـر المرتبطـة بإغـراق السـفن الحربيـة وتـأثير ذلـك على حركـة التجـارة الدولية.ويهـدف البحـث في نهايتـه إلى تقديـم رؤيـة تحليليـة شـاملة تسـاعد على فهـم طبيعـة هـذا الصراع وتداعياتـه المسـتقبلية، مـع طـرح مجموعـة مـن التوصيـات التـي تسـهم في الحـد مـن آثـاره السـلبية وتعزيـز فـرص الاسـتقرار في دول الجزيـرة العربيـة. ويؤكـد البحـث على أهميـة تبنـي استراتيجيـات متوازنـة تقـوم على تعزيـز التعـاون الإقليمـي، وتنويـع الاقتصـاد، وتقليـل الاعـتماد على مصـادر الطاقـة التقليديـة، إضافـة إلى دعـم الحلـول الدبلوماسـية كبديـل عـن التصعيـد العسـكري

Abstract:

This research provides an in-depth analytical study of the U.S.–Iran conflict as one of the most significant geopolitical challenges in the contemporary international system, with a particular focus on its direct and indirect impacts on the Arabian Peninsula. This conflict represents a long-standing strategic rivalry between two major actors seeking to expand their influence in the Middle East, a region of critical importance due to its vast natural resources and strategic geographic location.

The study examines the multidimensional nature of the conflict, beginning with the identification of key actors, including the United States and Iran, as well as the role of regional powers such as Israel. It highlights the strategic approaches adopted by each party, ranging from conventional military superiority to asymmetric warfare tactics, including cyber warfare, unmanned aerial vehicles (UAVs), and long-range missile systems. Furthermore, the research explores how technological advancements have reshaped modern warfare, particularly through the use of satellite systems, surveillance technologies, and advanced military applications.

In addition, the research analyzes the wide-ranging consequences of the conflict on political, economic, social, and demographic levels. Politically, the conflict has intensified regional tensions and contributed to instability in neighboring states. Economically, it has caused fluctuations in global oil prices and disruptions in supply chains, given the region's central role in global energy markets. Socially, the study addresses the psychological and societal impacts, including increased anxiety, instability, and the potential for population displacement in the event of escalation.

Moreover, the research investigates the tangible outcomes of the conflict, such as attacks on military bases, strikes on oil infrastructure, disruptions to ports and maritime routes, and environmental consequences resulting from military operations, including oil spills and marine ecosystem degradation. It also examines the risks associated with naval confrontations and their implications for global trade and maritime security.

The study concludes by offering a comprehensive analytical perspective aimed at understanding the dynamics and future implications of the conflict. It proposes a set of recommendations to mitigate its adverse effects and enhance regional stability in the Arabian Peninsula. These recommendations emphasize the importance of balanced strategies, regional cooperation, economic diversification, reduced dependence on oil resources, and the prioritization of diplomatic solutions over military escalation.

المقدمة:

تُعد منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية من أكثر المناطق حساسية في النظام الدولي المعاصر، نظراً الدولية، وعلى رأسها التوتر المستمر بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والذي تطور عبر العقود من خلافات سياسية إلى صراع متعدد الأبعاد يشمل الجوانب العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية.([1])([2])([3])([4]) لقد تصاعدت حدة هذا الصراع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، خاصة مع تزايد الاعتماد على أدوات الحرب غير التقليدية مثل الحرب السيبرانية، والطائرات المسيّرة، والعقوبات الاقتصادية، إلى جانب الانتشار العسكري في مناطق استراتيجية كمنطقة الخليج ومضيق هرمز. وتُعد الولايات المتحدة قوة عالمية تسعى إلى الحفاظ على نفوذها في المنطقة من خلال تحالفاتها العسكرية وقواعدها المنتشرة، بينما تسعى إيران إلى تعزيز نفوذها الإقليمي عبر استراتيجيات غير مباشرة تعتمد على الحلفاء الإقليميين وتطوير قدراتها الصاروخية والعسكرية.([5])([6])([7])([8])

ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه قوى إقليمية أخرى، مثل إسرائيل، التي تسهم في تعقيد المشهد من خلال تدخلاتها العسكرية والتنسيق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، مما يزيد من احتمالية التصعيد العسكري في المنطقة. ونتيجة لذلك، أصبحت دول الجزيرة العربية في قلب هذا الصراع، حيث تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بتداعياته، سواء من خلال التهديدات الأمنية، أو استهداف المنشآت الحيوية، أو التقلبات الاقتصادية الناتجة عن اضطراب الطاقة.([9]) ([10])([11])([12])

كما أن لهذا الصراع انعكاسات واسعة على المستويين الإقليمي والدولي، إذ يؤدي إلى تهديد أمن الملاحة البحرية، خاصة في

(1) مركز الجزيرة للدراسات، تحولات الصراع في الخليج العربي
(2) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الأمن الإقليمي في الخليج
(3) International Energy Agency, World Energy Outlook
(4) Council on Foreign Relations, Global Conflict Tracker: U.S.-Iran Tensions
(5) مركز دراسات الشرق الأوسط، الصراع الأمريكي الإيراني وأدواته الحديثة
(6) صحيفة الشرق الأوسط، تحليلات الأمن الإقليمي
(7) Center for Strategic and International Studies, Cordesman, U.S.-Iran Strategic Competition
(8) Atlantic Council, Iran Strategy and Military Capabilities Reports
(9) مركز الجزيرة للدراسات، إسرائيل والصراع في الشرق الأوسط
(10) المعهد العربي للبحوث، الأمن الإقليمي والتوازنات الدولية
(11) Brookings Institution, Israel and Gulf Security Analysis
(12) Council on Foreign Relations, Middle East Security Dynamics

مضيق هرمز الذي يُعد ممراً حيوياً لنقل النفط، ويؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي نتيجة تقلب أسعار الطاقة. إضافة إلى ذلك، تبرز تداعيات بيئية واجتماعية خطيرة نتيجة العمليات العسكرية، مثل تلوث المياه البحرية، وتدمير البنية التحتية، وازدياد معدلات النزوح والهجرة.[١٣][14][15][16]

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة الصراع الإيراني-الأمريكي، من خلال دراسة الأطراف الفاعلة فيه، وتحديد أبعاده الجيوسياسية والعسكرية، إضافة إلى تقييم آثاره المختلفة على دول الجزيرة العربية، وصولاً إلى استنتاج أهم النتائج وطرح توصيات تسهم في الحد من تداعيات هذا الصراع وتعزيز الاستقرار الإقليمي.[١٧][18][19]

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد أكثر القضايا الجيوسياسية تعقيداً وتأثيراً في منطقة الشرق الأوسط، والمتمثلة في الصراع الإيراني-الأمريكي، والذي تتجاوز تداعياته حدود الدول المتصارعة ليشمل بشكل مباشر دول الجزيرة العربية. وتزداد أهمية هذا الموضوع في ظل التصاعد المستمر للتوترات الإقليمية، واعتماد المنطقة الكبير على الاستقرار السياسي والأمني لضمان استمرارية التنمية الاقتصادية

تكمن الأهمية العلمية للبحث في تقديم تحليل متكامل للأبعاد المختلفة لهذا الصراع، من خلال الربط بين الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالعلاقات الدولية والأمن الإقليمي. كما يساعد البحث في توضيح طبيعة التفاعلات الجيوسياسية في منطقة الخليج، وفهم آليات التأثير المتبادل بين القوى الدولية والإقليمية أما من الناحية العملية، فإن هذا البحث يسلط الضوء على المخاطر والتحديات التي تواجه دول الجزيرة العربية نتيجة هذا الصراع، الأمر الذي يمكن أن يفيد صناع

(13) مركز الإمارات للدراسات، أمن الطاقة في الخليج العربي
(14) تقارير الجزيرة، تداعيات الصراعات على البيئة والمجتمع
(15) International Maritime Organization, Maritime Security Reports
(16) World Bank, Economic Impact of Conflicts in the Middle East
(17) مركز الدراسات الاستراتيجية، تحليل الصراعات الدولية المعاصرة
(18) Harvard University, Middle East Security Studies
(19) Chatham House, Gulf Security and Policy Reports

القـرار في تبنـي سياسـات أكثر توازنـاً وفعاليـة للتعامـل مـع الأزمـات الإقليميـة. كما يسـاهم في تعزيـز الوعـي بأهميـة تنويـع الاقتصـاد وتقليـل الاعـتماد على المـوارد النفطيـة، في ظـل التهديـدات المسـتمرة التـي تطـال قطـاع الطاقـة

وتبرز أهميـة البحـث أيضـاً في كونـه يعالـج التـأثيرات غير المبـاشرة لـلصراع، مثـل اضطـراب أسـواق النفـط، وتهديـد أمـن الملاحـة البحريـة، والتداعيـات البيئيـة والاجتماعيـة، وهـي جوانـب غالبـاً مـا يتـم إغفالهـا رغـم تأثيرهـا العميـق على اسـتقرار المجتمعـات. كما يتيـح البحـث فـهماً أعمـق للسـيناريوهات المسـتقبلية المحتملـة، سـواء في حـال اسـتمرار التوتـر أو تصاعـده إلى مواجهـات عسـكرية مبـاشرة

وبذلـك، يشـكل هـذا البحـث إضافـة نوعيـة تسـهم في تحليـل واقـع الصراع الإيـراني-الأمـريكي، واسـتشراف مسـتقبله، مـع التركيـز على حمايـة مصالـح دول الجزيـرة العربيـة وتعزيـز اسـتقرارها في بيئـة إقليميـة تتسـم بالتـغير المسـتمر والتحديـات المتزايـدة

مشكلة البحث:

تتمثـل مشـكلة هـذا البحـث في تحليـل التـأثيرات المركبـة والمتشـابكة لـلصراع الإيـراني-الأمـريكي على دول الجزيـرة العربيـة، في ظـل بيئـة إقليميـة تتسـم بالتقلـب وعدم الاسـتقرار. إذ لم يعـد هـذا الصراع مجـرد خلاف سـياسي تقليـدي بين دولـتين، بـل تطـور ليأخـذ طابعـاً جيوسياسـياً معقـداً تتداخـل فيـه الأبعـاد العسـكرية، والاقتصاديـة، والتكنولوجيـة، مما يجعلـه أحـد أبـرز مصـادر التهديـد للأمـن الإقليمـي والـدولي

تكمـن الإشـكالية الأساسـية في أن دول الجزيـرة العربيـة تقـع في موقع جغـرافي حسـاس يجعلها عرضـة بشـكل مبـاشر وغير مبـاشر لتداعيـات هـذا الصراع، سـواء عبر اسـتهداف منشـآتها الحيويـة، أو مـن خلال تـأثيرات غير مبـاشرة مثـل اضطرابـات أسـواق الطاقـة وتهديـد طـرق الملاحـة الدوليـة، خاصـة في الممـرات الحيويـة كمضيـق هرمـز. كما أن اعـتماد اقتصـادات هـذه الـدول بدرجـات متفاوتـة على صـادرات النفـط والغـاز يجعلهـا أكثر هشاشـة أمـام أي تصعيـد عسـكري أو توتـر سـياسي في المنطقـة

ومـن ناحيـة أخـرى، يطـرح هـذا الصراع تحديـات سياسـية كـبيرة، حيـث تجـد دول الخليـج نفسـها أمـام معادلـة معقـدة تتمثـل في ضرورة الحفـاظ على تحالفاتهـا الاستراتيجيـة مـع القـوى الـكبرى، وفي الوقـت نفسـه تجنـب

الانخـراط المبـاشر في صراعـات قـد تهـدد اسـتقرارها الـداخلي. ويـؤدي ذلـك إلى ضغـوط سياسـية وأمنيـة مسـتمرة، قـد تنعكـس على سياسـات هـذه الـدول وتوجهاتهـا الإقليميـة والدوليـة

أمـا على المسـتوى الاقتصـادي، فـإن اسـتمرار التوتـر بين الولايـات المتحـدة وإيـران يـؤدي إلى تقلبـات حـادة في أسـعار النفـط، وارتفـاع تكاليـف التـأمين والنقـل البحـري، إضافـة إلى تراجـع الاسـتثمارات الأجنبيـة نتيجـة زيـادة المخاطـر الجيوسياسـية. كما يمكـن أن يـؤدي إلى تعطيـل سلاسـل الإمـداد العالميـة، مما ينعكـس سـلباً على اقتصـادات دول المنطقـة التـي تعتمـد بشـكل كـبير على الاسـتقرار الإقليمـي لـضمان تدفـق المـوارد والاسـتثمارات

وفي البعـد الاجتماعـي والسـكاني، يسـاهم هـذا الصراع في خلـق حالـة مـن القلـق وعـدم الاسـتقرار النـفسي لـدى السـكان، إلى جانـب احتماليـة حـدوث موجـات نـزوح أو هجـرة في حـال تصاعـدت حـدة المواجهـات العسـكرية. كما قـد يـؤدي إلى ضغـط متزايـد على الخدمات الأساسـية مثـل الصحـة والتعليـم، خاصـة في الـدول القريبـة مـن بـؤر التوتـر

وبنـاءً على مـا سـبق، تبرز مشـكلة البحـث في محاولـة الإجابـة عـن سـؤال محـوري يتمثـل في: كيـف يؤثـر الصراع الإيراني–الأمـريكي على مختلـف جوانـب الاسـتقرار في دول الجزيـرة العربيـة، ومـا هـي السـيناريوهات المسـتقبلية المحتملـة في حـال اسـتمرار هـذا الصراع أو تصاعـده؟ كما يسـعى البحـث إلى فهـم طبيعـة هـذه التـأثيرات، وتحديـد مـدى قـدرة دول المنطقـة على التكيـف معهـا، واقتراح آليـات للتخفيـف مـن آثارهـا وتعزيـز الاسـتقرار الإقليمـي

أهداف البحث:

١-تحليـل القـدرات الجيوسياسـية والتكنولوجيـة لأطـراف الصراع والتـي كشـفت طبيعـة الاسـتعدادات الحربيـة للولايـات المتحـدة (خاصـة مشـاريع مثـل «هـارب» والـذكاء الاصطناعـي في الأقمار الصناعيـة) مقابـل الاستراتيجيـات الإيرانيـة والإسرائيليـة، وتحديـد كيـف تؤثـر هـذه القـوى على موازيـن القـوى في الجزيـرة العربيـة

٢-رصـد التداعيـات الهيكليـة للحـرب على الوطـن العـربي والتـي أدت إلى تقييـم حجـم الأضرار (السياسـية، الاقتصاديـة، والاجتماعيـة) الناتجـة عـن الصراع الأمـريكي الإيـراني، مـع

التركيـز على كيفيـة تأثـر التوزيـع السـكاني والاسـتقرار الـداخلي لـدول المنطقـة بهـذه الضغـوط الخارجيـة

٣-دراسـة الآثـار الميدانيـة والبيئيـة والتـي اسـتهدفت البنيـة التحتيـة النفطيـة وبالتـالي تتبعـت نتائـج العمليـات العسـكرية المبـاشرة، مـن حيـث اسـتهداف للقواعـد العسـكرية ومنشـآت النفـط في الموانـئ والحقـول، وتحليـل المشـكلات البيئيـة الكارثيـة الناجمـة عـن إغـراق السـفن الحربيـة وتفـجير النـاقلات في الممـرات المائيـة الحيويـة

٤-اسـتشراف أمـن الطاقـة والملاحـة في ظـل التهديـدات العسـكرية والـذي يهـدف إلى ربـط الهـجمات على المواقـع الجغرافيـة النفطيـة والشركات العالميـة بالأمـن القومـي لـدول الجزيـرة العربيـة، وتوضيـح كيـف يتحـول الصراع «الأمـريكي - الإيـراني» إلى تهديـد مبـاشر لعمـود الاقتصـاد الخليجـي والعالمـي

٥-تحديـد الـدور التقنـي (الفضـائي والمناخـي) في إدارة الصراع والـذي يسـعى الى شرح كيـف يتـم توظيـف «المركـز القومـي لأقمار الأرصـاد الجويـة» والتطبيقـات الدفاعيـة والهجوميـة في توجيـه سير المعـارك، وأثـر هـذه التقنيـات الحديثـة على تغـيير شـكل الحـروب التقليديـة في منطقـة شـبه الجزيـرة العربيـة

منهجية البحث:

المنهـج الوصفـي التحلـيلي: لوصـف واقـع الصراع الإيـراني الأمـريكي وتحليـل أبعـاده وانعكاسـاته على دول الجزيـرة العربيـة

المنهـج التاريخـي: لتتبـع الجـذور الزمنيـة للتوتـر وتطـور محطاتـه الرئيسـية

منهـج تحليـل النظـم: لدراسـة التفاعـل بين القـوى الـكبرى (الولايـات المتحـدة) والقـوى الإقليميـة (إيـران) وأثرهـا على المحيـط الجغـرافي (دول الجزيـرة)

محاور البحث:

المحور الأول : الأطراف الرئيسـية في الصراع

مثـل الصراع الإيراني-الأمـريكي نموذجـاً متقدمـاً ومعقـداً للصراعـات الجيوسياسـية متعـددة الأبعـاد، حيـث لا يقـتصر على المواجهـة المبـاشرة بين دولـتين، بـل يمتـد ليشـمل شـبكة واسـعة مـن التفـاعلات الإقليميـة والدوليـة التـي تتداخـل فيهـا المصالـح الاستراتيجيـة والاقتصاديـة والعسـكرية والتكنولوجيـة. ويعكـس هـذا الصراع حالـة مـن التنافـس طويـل الأمـد على النفـوذ في منطقـة الشرق

الأوسط، التي تُعد من أكثر مناطق العالم أهمية من حيث الموقع الجغرافي وموارد الطاقة، فضلاً عن كونها مسرحاً لتقاطعات المصالح الدولية الكبرى

وتبرز في هذا السياق أطراف رئيسية متعددة، يأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث تسعى كل منهما إلى فرض رؤيتها الأمنية والسياسية في المنطقة. كما تشارك أطراف إقليمية أخرى، مثل بعض دول الخليج العربي، التي تنظر إلى التمدد الإيراني باعتباره تهديداً لأمنها القومي، في مقابل حلفاء إيران من الجماعات والكيانات غير الحكومية في عدد من الدول العربية. إضافة إلى ذلك، تلعب قوى دولية كبرى، مثل روسيا والصين، أدواراً متفاوتة في هذا الصراع، سواء من خلال الدعم السياسي أو التعاون الاقتصادي والعسكري، مما يزيد من تعقيد المشهد ويحول الصراع إلى منظومة متشابكة من التوازنات والتحالفات

ويؤدي هذا التداخل بين مختلف الأطراف إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الإقليمي، حيث تتأثر به العديد من القضايا الحيوية مثل أمن الطاقة، وحركة التجارة الدولية، والنزاعات المسلحة في المنطقة. كما يساهم في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، ويجعل من هذا الصراع أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام الدولي المعاصر.[٢٠]

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكي

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الطرف الأكثر تأثيراً وهيمنة في هذا الصراع، نظراً لما تمتلكه من منظومة متكاملة من عناصر القوة الشاملة (Comprehensive Nation-al Power)، التي تشمل التفوق العسكري والتكنولوجي والاقتصادي، إضافة إلى النفوذ السياسي والدبلوماسي العالمي. ويمنح هذا التكامل الولايات المتحدة قدرة عالية على إدارة الصراع وتوجيه مساراته بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في منطقة الخليج العربي التي تمثل محوراً أساسياً لأمن الطاقة العالمي

ويتجلى التفوق العسكري الأمريكي في الانتشار الواسع لقواتها المسلحة خارج حدودها، حيث تمتلك شبكة متقدمة من القواعد العسكرية والبحرية في مناطق استراتيجية، إلى جانب وجود دائم لحاملات الطائرات والقطع البحرية في المياه الإقليمية

(20) مركز الجزيرة للدراسات، الصراع الإيراني-الأمريكي: الأبعاد والتداعيات الإقليمية، ٢٠٢٠

والدولية القريبة من الخليج العربي. ويعزز هذا الانتشار من قدرتها على تنفيذ عمليات التدخل السريع، وفرض السيطرة البحرية والجوية، وتأمين خطوط الملاحة الدولية، خاصة تلك المرتبطة بنقل النفط والغاز وعلى الصعيد التكنولوجي، تعتمد الولايات المتحدة على بنية فضائية متطورة تضم أقماراً صناعية عسكرية وتجارية تُستخدم في مجالات الاتصالات والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR)، مما يتيح لها جمع المعلومات بدقة عالية وفي الزمن الحقيقي. كما تتكامل هذه القدرات مع أنظمة الإنذار المبكر والدفاع الصاروخي، التي تمكّنها من رصد التهديدات، خصوصاً الصواريخ الباليستية، والتعامل معها في مراحلها الأولية

وفي سياق متصل، تلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً محورياً في تعزيز التفوق الأمريكي، حيث يتم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة ودعم اتخاذ القرار العسكري، بالإضافة إلى تطوير قدرات متقدمة في مجال الحرب السيبرانية، التي تستهدف تعطيل البنية التحتية الرقمية للخصوم والتأثير على أنظمتهم الحيوية. ولا يقتصر الدور الأمريكي على القوة الصلبة فقط، بل يشمل أيضاً استخدام أدوات القوة الناعمة والاقتصادية، وعلى رأسها العقوبات الاقتصادية، التي تُفرض ضمن سياسات مدروسة بهدف تقليص القدرات الإيرانية والحد من نفوذها الإقليمي

ويُظهر هذا التكامل بين القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية أن الولايات المتحدة لا تعتمد على نمط واحد في إدارة الصراع، بل توظف استراتيجية متعددة الأدوات (Multi-Tool Strategy)، تجمع بين الردع العسكري والضغط الاقتصادي والتفوق المعلوماتي، وهو ما يعزز من موقعها كفاعل رئيسي في تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية.[21][22]

ثانياً: إيران

في مواجهة هذا التفوق، تتبنى إيران استراتيجية تعتمد على الحرب غير المتكافئة، والتي تهدف إلى موازنة القوة مع خصم يتفوق عليها عسكرياً. وتقوم هذه الاستراتيجية على استخدام وسائل منخفضة التكلفة وذات تأثير عالٍ، مثل الصواريخ

(21) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي، ٢٠٢٠

(22) Congressional Research Service، U.S. Strategy in the Middle East، 2022

الباليستية والطائرات المسيّرة، التي أثبتت فعاليتها في استهداف أهداف استراتيجية بدقة نسبية

كما تعتمد إيران على توسيع نفوذها الإقليمي عبر شبكة من الحلفاء، وهو ما يمنحها قدرة على التأثير في مجريات الصراع دون الانخراط المباشر في مواجهة شاملة. ويُعد هذا الأسلوب من أبرز سمات الصراعات الحديثة، حيث يتم توظيف أطراف غير رسمية لتحقيق أهداف استراتيجية

إضافة إلى ذلك، طورت إيران قدراتها في مجال الحرب السيبرانية والتكنولوجيا العسكرية، مما مكّنها من تنفيذ عمليات نوعية تستهدف منشآت حيوية وقواعد عسكرية، خاصة في منطقة الخليج. وتعكس هذه المقاربة قدرة إيران على التكيف مع الضغوط الدولية، وتحويل القيود المفروضة عليها إلى أدوات لتعزيز نفوذها.([23])([24])

ثالثاً: إسرائيل

تمثل إسرائيل فاعلاً إقليمياً محورياً في سياق الصراع الإيراني-الأمريكي، حيث تتبنى استراتيجية قائمة على منع تعاظم القدرات العسكرية الإيرانية، لا سيما في ما يتعلق بالبرامج الصاروخية والنووية. ويستند هذا التوجه إلى عقيدة أمنية تقوم على مبدأ "الضربات الاستباقية" (Preemptive Strikes)، بهدف تقليص التهديدات قبل وصولها إلى مرحلة الخطر المباشر.

وتعتمد إسرائيل في تحقيق أهدافها على تفوق عسكري نوعي مدعوم بتكنولوجيا متقدمة، خاصة في مجالات الدفاع الجوي مثل أنظمة اعتراض الصواريخ، إضافة إلى قدرات استخباراتية عالية الدقة. كما تبرز فاعليتها في تنفيذ ضربات جوية دقيقة تستهدف منشآت عسكرية ومخازن أسلحة، غالباً خارج حدودها، في إطار ما يُعرف باستراتيجية "المعركة بين الحروب" (Campaign Between Wars)، التي تهدف إلى إضعاف الخصم دون الانزلاق إلى حرب شاملة

ويعزز التنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة من قدرة إسرائيل على تنفيذ عمليات ذات طابع استراتيجي، سواء من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية أو الدعم التكنولوجي والعسكري. كما تعتمد

(23) Center for Strategic and International Studies، Unpacking Iran's Drone Campaign in the Gulf، 2026.

(24) الجزيرة، ما هي الاستراتيجية العسكرية لإيران؟، ٢٠٢٦.

على منظومات متقدمة في جمع وتحليل البيانات، بما في ذلك تقنيات الاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي، ما يمنحها تفوقاً واضحاً في مجال الاستخبارات

ويؤدي هذا الدور إلى تعقيد التوازنات الإقليمية، حيث يرفع من مستوى التوتر ويزيد من احتمالية التصعيد، خصوصاً في ظل تداخل المصالح بين القوى الإقليمية والدولية، مما يجعل الصراع أكثر تشابكاً وأقل قابلية للاحتواء.[٢٥][٢٦]

المحور الثاني: أضرار الحرب

تتسم أضرار الصراع الإيراني-الأمريكي بطابعها الشمولي والمعقد، حيث لا تقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة، بل تمتد لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مما يجعل تأثيراته عميقة ومتداخلة على مستوى الدول والمجتمعات. ويُعد هذا الصراع من أبرز النماذج المعاصرة للصراعات المركبة، التي تتجاوز حدود المواجهة العسكرية التقليدية لتؤثر في بنية النظام الإقليمي والدولي على حد سواء

وتبرز حدة هذه الأضرار بشكل خاص في دول الجزيرة العربية، نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وارتباطها الوثيق بأسواق الطاقة العالمية، إضافة إلى قربها المباشر من بؤر التوتر. فهذه الدول تجد نفسها في قلب التفاعلات الجيوسياسية، مما يجعلها عرضة لتداعيات الصراع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كالتأثر بالتصعيد العسكري أو الضغوط السياسية والاقتصادية الناتجة عنه كما يؤدي استمرار هذا الصراع إلى خلق حالة من عدم الاستقرار المزمن، تتجلى في تقلبات السياسات الإقليمية، وتزايد المخاطر الأمنية، وتراجع مستويات التنمية في بعض القطاعات الحيوية. ولا تقتصر هذه التداعيات على الحاضر فقط، بل تمتد آثارها إلى المدى البعيد، حيث تؤثر في خطط التنمية المستدامة، وتعيد تشكيل أولويات الدول في مجالات الأمن والاقتصاد. إضافة إلى ذلك، يسهم الصراع في تعميق حالة عدم اليقين على المستوى الدولي، خاصة فيما يتعلق بأمن الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، مما ينعكس بدوره على الاقتصاد العالمي. وبالتالي، يمكن القول إن أضرار هذا الصراع تتجاوز الإطار الإقليمي لتصبح قضية ذات

(25) Israel's Role in Regional Security Dynamics and Confrontation with Iran ،Sana'a Center for Strategic Studies. 2023

(26) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، الأدوار الإقليمية في الصراع الإيراني-الأمريكي وتأثيرها على أمن المنطقة، ٢٠٢٢.

أبعاد عالمية، تتطلب معالجات متعددة المستويات تجمع بين الحلول السياسية والاقتصادية والأمنية([٢٧])([٢٨])

أولاً: الأضرار السياسية

أدى الصراع الإيراني-الأمريكي إلى تصاعد ملحوظ في حدة التوترات الإقليمية، الأمر الذي أسهم في خلق بيئة سياسية غير مستقرة تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين الاستراتيجي. وقد انعكس ذلك على طبيعة العلاقات بين دول المنطقة، حيث أصبحت أكثر حذراً وتعقيداً في ظل تعدد مراكز القوة وتضارب المصالح الدولية. كما تواجه دول الخليج العربي تحديات متزايدة تتعلق بالحفاظ على سيادتها واستقلال قرارها السياسي، خاصة في ظل الضغوط الناتجة عن محاولات تحقيق التوازن بين القوى الكبرى، وما يرافق ذلك من التزامات أمنية وتحالفات متشابكة

وفي السياق ذاته، يسهم هذا الصراع في إعادة تشكيل خريطة التحالفات الدولية والإقليمية، حيث تتجه الدول إلى بناء شراكات استراتيجية جديدة لتعزيز أمنها القومي ومواجهة التهديدات المحتملة. ويؤدي ذلك إلى ظهور أنماط جديدة من الاصطفافات السياسية، التي قد تكون مؤقتة أو متغيرة وفقاً لمصالح الدول، مما ينعكس على استقرار النظام الإقليمي ويجعله أكثر ديناميكية وأقل قابلية للتنبؤ. كما يفتح المجال أمام تدخلات خارجية أوسع، الأمر الذي يزيد من تعقيد المشهد السياسي في المنطقة.([٢٩])([٣٠])

ثانياً: الأضرار الاقتصادية

تُعد الأضرار الاقتصادية من أبرز وأعمق التداعيات الناتجة عن الصراع الإيراني-الأمريكي، نظراً لارتباطه المباشر بأسواق الطاقة العالمية وحركة التجارة الدولية. إذ يؤدي هذا الصراع إلى حالة مستمرة من عدم الاستقرار في أسعار النفط، نتيجة المخاوف المتكررة من تعطّل الإمدادات، خاصة عبر الممرات البحرية الحيوية مثل مضيق هرمز، الذي يمثل أحد أهم الشرايين الاستراتيجية لنقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية. وتؤدي أي تهديدات أو توترات في هذه المنطقة إلى ردود فعل فورية في

(27) The Impact of Regional Conflicts on Gulf Stability and Economic Security، Sana'a Center for Strategic Studies، 2023

(28) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تداعيات الصراعات الإقليمية على دول الخليج العربي، ٢٠٢١

(29) Regional Power Competition and Its Political Impact on Gulf States، Sana'a Center for Strategic Studies، 2023.

(30) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التحولات السياسية في الخليج العربي في ظل الصراعات الإقليمية، ٢٠٢١.

الأسـواق العالميـة، مما ينعكـس على الاقتصـاد الـدولي بشـكل واسـع.

كما تتأثـر صـادرات الطاقـة بشـكل مبـاشر خلال فترات التصعيـد العسـكري، سـواء نتيجـة الهـجمات أو التهديـدات الأمنيـة، وهـو مـا يـؤدي إلى اضطرابـات في العـرض والطلـب، ويؤثـر على موازنـات الـدول المنتجة والمسـتوردة للطاقـة على حـد سـواء. إضافـة إلى ذلـك، يسـهم هـذا الصراع في خلـق بيئـة اسـتثمارية غير مسـتقرة، حيـث تتردد الشركات الأجنبيـة في ضـخ اسـتثمارات جديـدة في المنطقـة بسـبب ارتفـاع المخاطـر السياسـية والأمنيـة

ومـن جهـة أخـرى، ترتفـع تكاليـف النقـل والتـأمين البحـري بشـكل ملحـوظ، نتيجـة زيـادة المخاطـر على خطـوط الملاحـة، مما ينعكـس على أسـعار السـلع والخدمـات عالمياً. كما قـد تتعـرض البنيـة التحتيـة الحيويـة، مثـل المنشـآت النفطيـة والموانـئ، لأضرار مبـاشرة أو غير مبـاشرة، وهـو مـا يفـرض أعبـاء ماليـة إضافيـة على دول المنطقـة، ويؤثـر في خطـط التنميـة الاقتصاديـة طويلـة الأجـل، ويحـد مـن قدرتهـا على تحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي المسـتدام.[٣١][٣٢]

.

ثالثاً: الأضرار الاجتماعية

تنعكـس تداعيـات الصراع الإيراني-الأمـريكي بشـكل واضـح على البنيـة الاجتماعيـة للمجتمعـات، حيـث يـؤدي إلى خلـق حالـة مـن القلـق المسـتمر وعـدم الاسـتقرار النـفسي بين الأفـراد، نتيجـة التهديـدات الأمنيـة والتوتـرات المتصاعـدة في المنطقـة. ويؤثـر هـذا الوضـع على الحيـاة اليوميـة للسـكان، ويـؤدي إلى تراجـع الشـعور بالأمـان، خاصـة في الـدول القريبـة مـن مناطـق النـزاع أو المعرضـة لتداعياتـه غير المبـاشرة

كما يسـهم الصراع في تدهور مسـتوى المعيشـة، خاصـة في حـال تأثـر الاقتصـاد، حيـث ترتفـع معـدلات البطالـة، وتـزداد نسـب الفقـر، وتنخفـض القـدرة الشرائيـة للأفـراد. ويـؤدي ذلـك إلى اتسـاع الفجـوة الاجتماعيـة بين مختلـف فئـات المجتمـع، مما يزيـد مـن التوتـرات الداخليـة ويضعـف مـن التماسـك الاجتماعـي

وتظهـر أيضـاً آثـار اجتماعيـة أخـرى، مثـل الهجـرة والنـزوح، التـي تـؤدي إلى تفـكك

(31) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، تأثير الصراعات الدولية على اقتصادات المنطقة العربية، 2022

(32) Sana'a Center for Strategic Studies، Economic Impact of Regional Conflicts on Gulf States، 2023.

بعض الروابط الأسرية والاجتماعية، وتخلق تحديات إضافية أمام الحكومات في مجالات الإسكان والخدمات والرعاية الاجتماعية. كما تؤثر هذه التحولات على البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات، وتفرض ضغوطاً متزايدة على المؤسسات الحكومية في إدارة الأزمات والاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان.[٣٣][٣٤]

رابعاً: الأضرار السكانية

يسهم الصراع الإيراني-الأمريكي في إحداث تغيرات ديموغرافية ملحوظة، نتيجة النزوح الداخلي والخارجي للسكان، خاصة في المناطق القريبة من بؤر التوتر أو تلك التي تتعرض لتهديدات أمنية مباشرة أو غير مباشرة. ويؤدي هذا النزوح إلى إعادة توزيع السكان بشكل غير متوازن، حيث تتجه أعداد كبيرة نحو المناطق الأكثر استقراراً، مما يخلق ضغطاً متزايداً على الموارد والخدمات المتاحة

كما يؤدي هذا الوضع إلى تفاقم التحديات المرتبطة بتوفير الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، نتيجة زيادة الطلب مقابل محدودية الإمكانيات. وتجد الحكومات نفسها أمام أعباء إضافية لإدارة هذه التحولات، خاصة في ظل محدودية الموارد المالية

وعلى المدى الطويل، قد يؤدي ذلك إلى اختلال في التوازن الديموغرافي، سواء من حيث الكثافة السكانية أو التركيبة العمرية، وهو ما يؤثر في سوق العمل، ويضعف من قدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة. كما يمكن أن يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية جديدة، نتيجة التغيرات السريعة في البنية السكانية.[٣٥][٣٦]

المحور الثالث: نتائج الصراع الإيراني-الأمريكي

تعكس نتائج الصراع الإيراني-الأمريكي تحولاً واضحاً في طبيعة الحروب الحديثة، حيث لم تعد تقتصر على المواجهات العسكرية التقليدية، بل أصبحت تعتمد على أدوات متعددة تشمل الحرب غير المتكافئة، والهجمات السيبرانية، واستهداف البنية التحتية الحيوية. كما تتسم هذه النتائج

(33) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، الآثار الاجتماعية للصراعات الإقليمية على المجتمعات العربية، ٢٠٢٢.
(34) Social Impacts of Conflict in the Arabian Peninsula ،Sana'a Center for Strategic Studies، 2023.
(35) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، النزوح السكاني وتأثيراته في الدول العربية، ٢٠٢٢.
(36) Demographic Changes and Conflict in the Middle East ،Sana'a Center for Strategic Studies، 2023.

بامتداد تأثيرها إلى مجالات متعددة، تشمل الاقتصاد، والأمن، والبيئة، مما يجعلها ذات أبعاد شاملة ومعقدة

وتبرز هذه النتائج في كونها لا تقتصر على الأطراف المباشرة في الصراع، بل تمتد لتشمل دولاً أخرى في المنطقة والعالم، نتيجة الترابط الوثيق بين الأنظمة الاقتصادية والسياسية الدولية. كما تؤدي إلى زيادة حالة عدم الاستقرار العالمي، خاصة في ما يتعلق بأمن الطاقة وسلاسل الإمداد، مما يجعل هذا الصراع أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام الدولي المعاصر.[37][38]

أولاً: استهداف القواعد العسكرية

شهدت المنطقة تصاعداً ملحوظاً في استهداف القواعد العسكرية باستخدام وسائل حديثة مثل الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وهو ما يعكس تطور أساليب الصراع نحو أدوات أكثر دقة ومرونة وأقل تكلفة مقارنة بالحروب التقليدية. وتتيح هذه الوسائل للأطراف المتصارعة تنفيذ ضربات مؤثرة دون الحاجة إلى مواجهة مباشرة واسعة النطاق

كما يسهم هذا النمط من الهجمات في تعزيز مفهوم الردع المتبادل، حيث تسعى كل جهة إلى إظهار قدرتها على الرد والتأثير، مما يخلق توازناً هشاً يقوم على التهديد المستمر. إلا أن هذا الوضع يزيد في الوقت ذاته من مخاطر التصعيد غير المحسوب، خاصة في ظل غياب آليات فعالة لاحتواء الأزمات أو إدارة التصعيد بشكل منظم.[39][40]

ثانياً: الهجمات على المنشآت النفطية

تُعد المنشآت النفطية من أكثر الأهداف حساسية واستراتيجية في هذا الصراع، نظراً لدورها الحيوي في تزويد العالم بالطاقة. ويؤدي استهداف هذه المنشآت إلى تعطيل الإمدادات العالمية بشكل مباشر، مما يهدد أمن الطاقة ويؤدي إلى اضطرابات في الأسواق الدولية

كما تسهم هذه الهجمات في زيادة حالة القلق وعدم اليقين في الأسواق، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط وتقلبها بشكل حاد،

(37) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، تحولات الصراعات المعاصرة في الشرق الأوسط، ٢٠٢٢.
(38) Sana'a Center for Strategic Studies، Modern Warfare and Regional Conflict Dynamics، 2023.
(39) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، التطورات العسكرية في الصراعات الإقليمية، ٢٠٢٢.
(40) Sana'a Center for Strategic Studies، Missile and Drone Warfare in the Middle East، 2023.

وهـو مـا ينعكـس على الاقتصـاد العالمـي، خاصـة في الـدول التـي تعتمـد بشـكل كـبير على اسـتيراد الطاقـة. وتبرز خطـورة هـذه الهـجمات في تأثيرهـا السريـع والمبـاشر، الـذي يتجـاوز حـدود المنطقـة ليصـل إلى الاقتصـاد العالمـي بأكملـه.([٤١])([٤٢])

ثالثاً: المشكلات البيئية

تُعـد المشـكلات البيئيـة مـن أخطـر التداعيـات غير المبـاشرة للصراعـات المسـلحة، حيـث تـؤدي العمليـات العسـكرية إلى أضرار بيئيـة جسـيمة، مثـل التلـوث النفطـي الناتـج عـن اسـتهداف المنشـآت، وانبعـاث الغـازات السـامة، وتـدمير النظـم البيئيـة، خاصـة في المناطـق البحريـة وتتميـز هـذه الأضرار بطابعهـا طويـل الأمـد، حيـث يصعـب معالجتهـا بشـكل سريـع، وقـد تسـتمر آثارهـا لسـنوات طويلـة، مما يؤثـر على الصحـة العامـة والمـوارد الطبيعيـة. كما تـؤدي إلى تدهـور التنـوع البيولوجـي، وتضر بالأنشـطة الاقتصاديـة المرتبطـة بالبيئـة، مثـل الصيـد والسـياحة.([٤٣])([٤٤])

رابعاً: تهديد الملاحة البحرية

يمثـل تهديـد الملاحـة البحريـة في منطقـة الخليـج العـربي أحـد أبـرز وأخطـر نتائـج هـذا الصراع، نظـراً لأهميـة هـذه المنطقـة كممـر رئيسي للتجـارة الدوليـة، خاصـة تجـارة النفـط والغـاز. ويـؤدي هـذا التهديـد إلى تعطيـل حركـة السـفن التجاريـة، ورفـع مسـتويات المخاطـر المرتبطـة بالنقـل البحـري

كما يترتـب على ذلـك ارتفـاع تكاليـف الشـحن والتـأمين، نتيجـة زيـادة المخاطـر الأمنيـة، وهـو مـا ينعكـس على أسـعار السـلع والخدمـات عالميـاً. وتؤثـر هـذه التحديـات بشـكل مبـاشر على سلاسـل الإمـداد الدوليـة، مما يزيـد مـن هشاشـة الاقتصـاد العالمـي، ويجعـل الاسـتقرار البحـري عـنصراً أساسـياً في الحفـاظ على التـوازن الاقتصـادي الـدولي .([٤٥])([٤٦])

النتائج:

تكشـف نتائـج هـذا البحـث أن الصراع الإيراني-الأمـريكي لم يعـد مجـرد نـزاع ثنـائي محـدود، بـل تحـوّل إلى بنيـة صراعيـة إقليميـة

(41) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، أمن الطاقة في ظل الصراعات الدولية، ٢٠٢٢.
(42) Energy Security and Conflict in the Gulf Region ،Sana'a Center for Strategic Studies، 2023.
(43) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، الآثار البيئية للنزاعات المسلحة، ٢٠٢٣.
(44) Environmental Consequences of Armed Conflicts ،Sana'a Center for Strategic Studies.، 2023.
(45) المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، أمن الملاحة البحرية في ظل التوترات الإقليمية، ٢٠٢٢.
(46) Maritime Security in the Gulf and Global Trade ،Sana'a Center for Strategic Studies، 2023.

معقـدة ذات امتـدادات عالميـة، تؤثـر بشـكل مبـاشر على اسـتقرار دول الجزيـرة العربيـة، وتعيـد تشـكيل التوازنـات الجيوسياسـية في منطقـة الخليـج، ويمكـن تلخيـص أبـرز النتائـج فـيما يلي

١.تصاعـد حالـة عـدم الاسـتقرار الإقليمـي نتيجـة التوتـر المسـتمر بين القـوى المتصارعـة، مما أدى إلى بيئـة أمنيـة غير مسـتقرة في منطقـة الخليـج

٢.تحـوّل دول الجزيـرة العربيـة إلى سـاحة صراع غير مبـاشر تُمـارس فيهـا أدوات الحـرب بالوكالـة والضغـط السـياسي والعسـكري دون مواجهـة تقليديـة مبـاشرة

٣.تزايـد الاعـتماد على استراتيجيـات الحـرب غير التقليديـة مثـل الحـرب السـيبرانية، والطائـرات المسـيّرة، والعقوبـات الاقتصاديـة، بـدلاً مـن الحـروب التقليديـة

٤.تعـرض المنشـآت الحيويـة، خاصـة النفطيـة، لمخاطـر متكـررة نتيجـة الهـجمات المبـاشرة أو التهديـدات الأمنيـة، مما يؤثـر على اسـتقرار الإنتـاج والتصديـر

٥.تأثـر الاقتصـاد العالمـي بشـكل واضـح نتيجـة تقلـب أسـعار النفـط وتعطّـل سلاسـل الإمـداد، خاصـة مـع تهديـد الممـرات البحريـة الحيويـة.

٦.ارتفـاع تكاليـف النقـل والتـأمين البحـري بسـبب المخاطـر الأمنيـة في الخليـج، مما ينعكـس على حركـة التجـارة الدوليـة

٧إعـادة تشـكيل التحالفـات الإقليميـة والدوليـة وفقـاً لمصالـح الأمـن والاسـتقرار، مما أدى إلى تـغير في موازيـن القـوى في المنطقـة.

٨.تفاقـم الأعبـاء الاقتصاديـة على دول المنطقـة نتيجـة زيـادة الإنفـاق العسـكري وتراجـع الاسـتثمارات الأجنبيـة

٩.ظهـور آثـار اجتماعيـة وسـكانية ملحوظـة مثـل القلـق المجتمعـي، والنـزوح، والضغـط على الخدمـات الأساسـية

١٠.تزايـد الاتجـاه نحـو الحلـول الدبلوماسـية كخيـار ضروري لتجنـب التصعيـد العسـكري الشـامل، في ظـل إدراك الأطـراف لتكلفـة الصراع المرتفعـة

التوصيات:

تعزيـز المسـار الدبلومـاسي: ١. تعزيـز المسـار الدبلومـاسي: إعطـاء الأولويـة للحلـول الدبلوماسـية عبر دعـم قنـوات الحـوار المبـاشر وغير المبـاشر، وتفعيـل دور المنـظمات الدوليـة والإقليميـة، مـع تبنـي سياسـات خفـض

التصعيـد وبنـاء الثقـة

٢.تطويـر منظومـة دفـاع إقليمـي مـشترك: إنشـاء نظـام أمنـي جماعـي متكامـل قائـم على التنسـيق العسـكري والاسـتخباراتي وتبـادل المعلومـات لتعزيـز القـدرة على مواجهـة التهديـدات

٣.تنويـع القاعـدة الاقتصاديـة: تقليـل الاعـتماد على النفـط مـن خلال الاسـتثمار في قطاعـات بديلـة مثـل الصناعـة والتكنولوجيـا والطاقـة المتجـددة

٤.تعزيـز الحمايـة البيئيـة: تطويـر خطـط طـوارئ لمواجهـة التلـوث البيئـي، خاصـة في البيئـة البحريـة، وتعزيـز التعـاون الإقليمـي للحفـاظ على المـوارد الطبيعيـة

٥. ٥.إعـادة تقييـم الاعـتماد على القـوى الخارجيـة: تقليـل الاعـتماد على القواعـد العسـكرية الأجنبيـة وتعزيـز القـدرات الذاتيـة لتحقيـق الاسـتقلال الاستراتيجـي

٦.الاسـتثمار في الأمـن السـيبراني: بنـاء أنظمـة متقدمـة لحمايـة البنيـة التحتيـة الحيويـة مـن التهديـدات الرقميـة والهـجمات السـيبرانية

٧.تعزيـز الأمـن الغـذائي: الاسـتثمار في الزراعـة والتقنيـات الحديثـة وتحـسين سلاسـل الإمـداد لـضمان اسـتقرار الغـذاء وتقليـل الاعـتماد على الاسـتيراد

٨.تطويـر قطـاع التعليـم والبحـث العلمـي: دعـم الابتـكار والبحـث العلمـي وبنـاء كـوادر بشريـة مؤهلـة قـادرة على التعامـل مـع التحديـات المسـتقبلية

٩.تعزيـز التكامـل الاقتصـادي الإقليمـي: زيـادة التعـاون الاقتصـادي بين دول المنطقـة مـن خلال مشـاريع مشتركـة واتفاقيـات تجاريـة تدعـم الاسـتقرار والنمـو

١٠.إدارة الأزمـات وبنـاء خطـط الطـوارئ: إنشـاء مراكـز متخصصـة لإدارة الأزمـات ووضـع خطـط اسـتجابة سريعـة للتعامـل مـع الحروب أو الكـوارث بمـا يقلـل مـن آثارهـا على الـدول والمجتمعـات

الخاتمة:

في ضـوء مـا تـم تناولـه في هـذا البحـث مـن تحليـل للأطـراف الفاعلـة في الصراع الإيـراني-الأمـريكي، واسـتعراض لأبعـاده الجيوسياسـية والعسـكرية، إضافـة إلى تقييـم الأضرار والنتائـج المترتبـة عليـه، يتضـح أن هـذا الصراع لا يمثـل مجـرد مواجهـة تقليديـة بين قـوتين، بـل يُعـد نموذجـاً معقـداً للصراعـات الحديثـة التـي تتداخـل فيهـا الأدوات العسـكرية والتكنولوجيـة والاقتصاديـة، وتمتـد آثارهـا لتشـمل نطاقـاً إقليميـاً ودوليـاً واسـعاً

لقد أظهر المحور الأول أن تباين طبيعة القوة بين الأطراف الرئيسية – المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران، وإسرائيل – أدى إلى تبني استراتيجيات مختلفة لإدارة الصراع. فالولايات المتحدة تعتمد على التفوق العسكري والتكنولوجي، بما في ذلك استخدام الأقمار الصناعية، وأنظمة الاستطلاع، والتطبيقات العسكرية المتقدمة، في حين تلجأ إيران إلى استراتيجيات غير تقليدية قائمة على الحرب غير المتكافئة وتوظيف الحلفاء الإقليميين، بينما تسهم إسرائيل في تعزيز تعقيد المشهد من خلال تدخلاتها العسكرية وتفوقها الاستخباراتي. ويؤكد هذا التباين أن الصراع لا يُدار وفق نمط واحد، بل من خلال منظومة متعددة الأدوات تعكس تطور طبيعة الحروب في العصر الحديث

أما في المحور الثاني، فقد تبيّن أن الأضرار الناتجة عن هذا الصراع تتجاوز الإطار العسكري لتشمل مختلف جوانب الحياة، حيث أدى إلى تصاعد التوترات السياسية وإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية، إضافة إلى تأثيراته الاقتصادية الواضحة، خاصة في قطاع الطاقة الذي يُعد شرياناً رئيسياً للاقتصاد العالمي. كما انعكست تداعياته على المستوى الاجتماعي من خلال زيادة القلق وعدم الاستقرار، وعلى المستوى السكاني من خلال النزوح والضغط على الموارد والخدمات الأساسية. ويعكس ذلك الطبيعة الشاملة لهذا الصراع، الذي لا يقتصر تأثيره على أطرافه المباشرين، بل يمتد ليشمل المجتمعات والدول المحيطة به.وفيما يتعلق بالمحور الثالث، فقد أظهرت النتائج أن الصراع أسفر عن مظاهر ميدانية خطيرة، تمثلت في استهداف القواعد العسكرية، والهجمات على المنشآت النفطية، وما ترتب عليها من تعطيل للإمدادات وتهديد للأمن الطاقي العالمي. كما برزت مشكلات بيئية خطيرة نتيجة العمليات العسكرية، مثل التلوث النفطي وتدهور النظم البيئية البحرية، إلى جانب التهديدات التي تطال الملاحة الدولية نتيجة استهداف السفن أو إغراقها. وتؤكد هذه النتائج أن آثار الصراع لا تتوقف عند حدود زمنية أو مكانية معينة، بل تمتد لتشكل تحديات طويلة الأمد

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الصراع الإيراني–الأمريكي يمثل أحد أبرز مصادر عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، ويضع دول الجزيرة العربية أمام تحديات استراتيجية معقدة تتطلب استجابات

متوازنة تجمع بين تعزيز القدرات الدفاعية، وتبني سياسات اقتصادية مرنة، والانخراط في مسارات دبلوماسية فعالة. كما يبرز هذا الصراع الحاجة إلى تطوير نماذج جديدة لإدارة الأزمات الإقليمية، تقوم على التعاون المشترك وتقليل الاعتماد على التصعيد العسكري

المراجع:

١- الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير السكان والتنمية في اليمن.

٢- جامعة عدن، دراسات في الجغرافيا السياسية وأمن الطاقة

٣- جامعة صنعاء، بحوث في العلاقات الدولية والأمن الإقليمي

٤- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الأمن الإقليمي وأمن الطاقة

٥- مركز الجزيرة للدراسات، الصراع الأمريكي الإيراني وتداعياته

٦- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تحولات الصراع الإقليمي والتداعيات الاقتصادية والأمنية

Atlantic Council, Iran Military Strategy Reports

Center for Strategic and International Studies, Cordesman, A., U.S.-Iran Strategic Competition

Chatham House, Gulf Energy and Security Studies

Columbia University, Center on Global Energy Policy

Council on Foreign Relations, U.S.-Iran Relations Overview

International Maritime Organization, Maritime Security Reports

International Monetary Fund, Regional Economic Outlook

United Nations Development Programme, Conflict and Human Development Reports

World Bank, Economic Impact of Conflict in the Middle East

نساء اليمن في مهب الحرب.. من الأدوار النمطية إلى قسوة التكيف والانتهاكات

تحليل سوسيولوجي لوضع النوع الاجتماعي في اليمن أثناء النزاع

☐ د. أشجان الفضلي

المدير التنفيذي لمؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، أستاذ علم الاجتماع بجامعة عدن

«لم تمنح الحرب المرأة اليمنية تمكيناً حقيقياً، بقدر ما فرضت عليها مسؤوليات جديدة في الإعالة والعمل والرعاية وحماية الأسرة. فقد اتسع حضورها في المجال العام، فيما بقيت حقوقها السياسية والاقتصادية محدودة، وظلت البنية الأبوية تنظر إلى أدوارها الجديدة بوصفها ضرورة مؤقتة تنتهي بانتهاء الظروف الاستثنائية التي أفرزتها الحرب الطويلة والقاسية»

الملخص التنفيذي

تسعى هذه الدراسة السوسيولوجية إلى تفكيك وتحليل الديناميات المتناقضة التي طرأت على أشرطة النسيج الاجتماعي وأدوار النوع الاجتماعي (الذكور والإناث) في اليمن جراء النزاع المسلح المستمر منذ عام 2015. تنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: كيف أدت الحرب إلى زعزعة الأطر النمطية للنوع الاجتماعي وفرض أدوار استثنائية للتكيف القسري، مع بقاء هيمنة الهياكل الأبوية والقيم التقليدية؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على إطار التحليل الحساس للنوع الاجتماعي (Gender Analysis Framework)، مع الاستناد المرجعي والمقارن إلى البيانات الكيفية والميدانية الواردة في تقرير منتدى سلام اليمن (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية) وتقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) تَوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الأساسية، أبرزها

تبدل أدوار الإعالة والتمكين الاضطراري: أدى الانهيار الاقتصادي وانقطاع المرتبات إلى إنهاك الدور التقليدي للرجل كـ «معيل وحامٍ»، مما دفع النساء لاقتحام سوق العمل غير الرسمي وقيادة المبادرات الإنسانية والوساطات المحلية؛ وهو ما أفرز بدوره ظاهرة «العبء المضاعف» على الكاهل النسوي

أزمة الذكورة وتسيير الانتهاكات: نتج عن عجز الرجال عن تمثيل الصورة النمطية التاريخية «أزمة هوية وصحة نفسية حادة»، تسببت في صدمات مكبوتة أدت إلى تصاعد معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو الاندفاع نحو التجنيد القسري. كما أظهرت النتائج أن الانتهاكات أخذت طابعاً هندسياً موزعاً بناءً على الأدوار النمطية (استهداف الرجال بالاحتجاز والتجنيد كتهديد أمني، وتضييق الحيز العام على النساء كرمز للشرف)

هشاشة التحول ومقاومة المؤسسات الثقافية: أثبتت الدراسة أن التحولات في أدوار النوع الاجتماعي تظل تغيراً طارئاً وهشاً يدور في مساحة تدافع؛ حيث تُعيد المنظومة الثقافية والاجتماعية إنتاج أرباب السلطة الأبوية عبر حصر شرعية الدور الجديد للمرأة في نطاق «الضرورة المؤقتة» والسعي لتهميشها في مسارات صناعة القرار السياسي وإعادة الإعمار

تختتم الدراسة بتقديم توصيات إجرائية موجهة لصناع القرار والمنظمات الدولية والمحلية، تتصدرها مأسسة المشاركة السياسية للنساء والشباب، وتوفير برامج الدعم النفسي-الاجتماعي النوعية للرجال للحد من آليات المواجهة السلبية، وتحويل برامج التمكين الاقتصادي الطارئ إلى مشاريع تنموية مستدامة

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي، التكيف القسري، الأدوار النمطية، أزمة الذكورة، العنف القائم على النوع، النزاع المسلح، اليمن

المقدمة :

أدّت الحرب المستمرة في اليمن منذ عام 2015 إلى إحداث تحولات بنيوية عميقة ومتناقضة في النسيج الاجتماعي وأدوار النوع الاجتماعي (الذكور والإناث)؛ حيث فرضت الظروف الاقتصادية والأمنية القاسية تحولات فجائية في أنماط الحياة والتنظيم الأسري، مجبرةً كلاً من الرجال والنساء على تجاوز الحدود التقليدية للتقسيم الاجتماعي للعمل. وفي الوقت الذي شهدت فيه البلاد بروز أدوار استثنائية فرضها الواقع للتكيف والبقاء، استمرت الهياكل الأبوية والمنظومة القيمية الموروثة في محاولة فرض نفوذها والحفاظ على هيمنتها المعيارية

وعلى خلفية صنفها المجتمع الدولي كإحدى أكبر الأزمات الإنسانية في العالم - إذ يحتاج نحو 22 مليون شخص من إجمالي السكان البالغ عددهم 35 مليونا إلى المساعدات الإغاثية، وتشكل النساء والفتيات نصف هؤلاء المحتاجين (ثلثاهن في سن الإنجاب) مع تسجيل أعلى معدل لوفيات الأمهات في المنطقة العربية - تتجلى الخطورة المركّبة للنزاع ليس فقط في أبعاده العسكرية، بل في آثاره الممتدة على استقرار الأسرة ومفهوم الهوية الاجتماعية للجنسين

إشكالية الدراسة التحليلية:

تتأسس هذه الدراسة على إشكالية محورية مفادها: كيف ساهمت الحرب المستمرة في اليمن منذ عام 2015—باعتبارها لحظة فارقة أربكت البنى الاجتماعية القائمة—في إعادة تشكيل «الهوية الجندرية» وتقسيم العمل بين الجنسين؟ وتتحدد أبعاد هذه الإشكالية في المفارقة القائمة بين فرض أدوار استثنائية للتكيف القسري على المرأة من جهة، واستمرار هيمنة الهياكل الأبوية والقيم التقليدية من جهة أخرى، وما يترتب على هذا التدافع البنيوي وأزمة الذكورة الناجمة عنه من تغير في حدة ونوع الانتهاكات الموجهة ضد الطرفين

اهداف الدراسة :

بناءً على الإشكالية المطروحة، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل كيف تحولت أدوار المرأة في اليمن من الأدوار النمطية المحصورة في الفضاء الخاص (المنزلي) إلى أدوار مركزية في الفضاء العام (الاقتصادي، الاجتماعي، والإغاثي). كما تهدف إلى تقصي ما نتج عن هذا التحول من تقاطعات بين أدوار التكيف القسري والتحديات النفسية والاجتماعية التي تفرضها الهيمنة الذكورية والمنظومة القيمية السائدة

أهمية هذه القراءة: من التفكيك النظري إلى ترشيد السياسات

لا تكتفي هذه الدراسة بلفت الانتباه إلى واقع المرأة والنوع الاجتماعي في اليمن، بل تسعى إلى إحداث زاوية رؤية جديدة تتجاوز الطرح الإعلامي والإغاثي السائد؛ ويمكن إيجاز أهمية هذه القراءة في بُعدين رئيسيين

أولاً: الأهمية المعرفية والفكرية

تجاوز خطابات «الضحية السلبية»: تتجاوز القراءة الرؤية التقليدية التي تختزل المرأة اليمنية في مجرد ضحية سلبية للنزاع، لتقدم تحليلاً سوسيولوجياً يبرز فاعليتها الاجتماعية (Agency) وقدرتها الاستثنائية على ابتكار استراتيجيات التكيف والصمود والمقاومة الرمزية لحفظ التماسك المجتمعي

تفكيك «أزمة الذكورة» المسكوت عنها: تقدم المقالة إضافة نوعية بالتركيز على الجانب الآخر من معادلة النوع الاجتماعي؛ المتمثل في تفكيك أزمة الذكورة واهتزاز الأدوار التقليدية للرجال تحت وطأة الضغوط الاقتصادية والنفسية، وربط ذلك بفهم دوافع العنف الأسري والتجنيد القسري

إغناء النقاش الفكري العربي: تُسهم المقالة في رفد الحوار الإعلامي والثقافي بمقاربة تحليلية تفكك الأثر العميق للنزاعات على البناء الاجتماعي للنوع الاجتماعي، بعيداً عن السطحية أو الاختزال الأرقامي الطارئ

ثانياً: الأهمية التطبيقية والعملية

ترشيد التدخلات والبرامج الإنسانية: توفر الدراسة للفاعلين الدوليين والمحليين رؤية مبنية على «التحليل الحساس للجندر»، بما يساعد في تصميم برامج تمكين وتدخلات إنسانية تتلاءم مع واقع التحولات الفعلية في الشارع اليمني، بدلاً من الارتهان للحلول المسكنة أو النمطية

مأسسة الدعم النفسي-الاجتماعي: تسلط الضوء على الأهمية البنيوية لمأسسة خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والرجال على حدٍ سواء، باعتبارها أداة استراتيجية لحماية التماسك الأسري والحد من تصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي

دعم مسارات السلام والتنمية: تُوجه النتائج الجهود نحو تحويل «التكيف الاضطراري» الذي أظهرته المرأة اليمنية أثناء الحرب إلى تمكين سياسي واقتصادي مستدام، يضمن مشاركتها الفاعلة في مسارات بناء السلام وإعادة الإعمار

الإطار المنهجي والمفهومي للدراسة

أولاً: أهداف الدراسة التحليليّة

تسعى هذه الدراسة السوسيولوجية إلى تفكيك وتحليل الديناميات المتناقضة التي طرأت على أدوار النوع الاجتماعي (الذكور والإناث) في اليمن جراء النزاع المسلح المستمر منذ عام 2015. وبناءً على الإشكالية المطروحة، تتحدد أهداف الدراسة في المحاور التالية

1. **تحليل تحولات الفضاء الاجتماعي:** تقصي كيف تحولت أدوار المرأة اليمنية من الأدوار النمطية المحصورة في الفضاء الخاص (المنزلي) إلى أدوار مركزية في الفضاء العام (الاقتصادي، الاجتماعي، والإغاثي. (
2. **رصد الضغوط النفسية والاجتماعية:** تحليل التدافع الناجم عن تراجع دور الرجل كمعيل حصري (أزمة الذكورة التقليدية)، مقابل صعود الدور القيادي

والإسنادي للمرأة، وتأثير ذلك على التماسك الأسري.

3. **تفكيك تقاطعات الانتهاكات:** تقصي كيف أدى التدافع بين التكيف القسري المستجد وهيمنة المنظومة القيمية والأبوية الثابتة إلى تغير حدة ونوعية الانتهاكات الموجهة ضد الطرفين.

ثانياً: المفاهيم والتعريفات الإجرائية

- **النوع الاجتماعي (Gender):**
- سوسيولوجياً: يُقصد به مجموعة الأدوار، العلاقات، والسلوكيات المحددة مجتمعياً لكل من الرجل والمرأة بناءً على الثقافة والتنشئة الاجتماعية.
- إجرائياً: يشير إلى كيفية إعادة تشكيل وتوزيع هذه الأدوار الاجتماعية والتوقعات المعيارية بين الجنسين في اليمن تحت ضغط ظروف الحرب والنزاع المسلح.
- **التكيف القسري (Forced Adaptation):**
- الاستجابة الاضطرارية للفاعلين الاجتماعيين (نساء ورجال) لتبديل أنماط سلوكهم وأدوارهم النمطية نتيجة الضغوط الاقتصادية والأمنية القاهرة للنزاع، بهدف تأمين البقاء والاستمرار، دون أن يكون ذلك ناتجاً عن مسار تمكيني حقوقي أو خيار طوعي.
- **أزمة الذكورة (Crisis of Masculinity):**
- حالة الاختلال النفسي والاجتماعي التي تصيب الرجال والشباب جراء عجزهم عن استيفاء الصورة النمطية التاريخية لـ «المُعيل والحامي» للأسرة نتيجة انهيار الاقتصاد، مما يولد صدمات مكبوتة وضغوطاً تدفع أحياناً نحو آليات مواجهة سلبية كالعنف الأسري أو الاستقطاب العسكري.
- **الأدوار النمطية (Gender Stereotypes):**
- التوقعات والأطر الاجتماعية مسبقة الصنع التي تحصر دور الرجل في «المساحة العامة، العمل، والحماية»، ودور المرأة في «المساحة الخاصة، الرعاية، والتابعية»، والتي تعرضت للزعزعة والاختراق أثناء الحرب اليمنية مع بقاء سلطتها الثقافية.

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة (Theoretical Framework)

لتفكيك ديناميات التحول في وضع النوع الاجتماعي ورصد أشكال الانتهاكات والتكيف القسري في اليمن تحت تأثير النزاع المسلح، تستند هذه الدراسة إلى مقترب نظري مركّب يجمع بين ثلاثة أطر سوسيولوجية رئيسية

1. **نظرية الدور الاجتماعي والتكيف القسري (Role Theory & Crisis Adaptation):** تنطلق الدراسة من

«نظرية الدور» كما طورها علماء الاجتماع (مثل تالكوت بارسونز وإرفينغ غوفمان)، والتي تفترض أن السلوك الاجتماعي يتحدد وفق توقعات وأطر معيارية مسبقة لكل جنس. وفي أوقات الأزمات والحروب، يحدث ما يسمى بـ **"صراع الأدوار" (Role Conflict)** و«غموض الدور" (Role Ambiguity)؛ حيث تنكسر البنية الوظيفية التقليدية نتيجة غياب المعيل أو انهيار مؤسسات الدولة. ويوضح هذا الإطار كيف انتقل الفاعلون الاجتماعيون في اليمن من «التكريس النمطي» إلى «التكيف القسري» لسد الفراغ المؤسسي.

2. **المقترب النسوي الناقد ومفهوم التقاطعية (Intersectionality & Feminist Sociology):** تُفهم العلاقة بين النوع الاجتماعي والانتهاكات من خلال «منظور التقاطعية" الذي أرست قواعده كيمبرلي كرينشو. يقضي هذا المقترب بأنه لا يمكن فهم معاناة الأفراد بناءً على جندرهم فحسب، بل يتداخل النوع الاجتماعي مع عوامل أخرى كالنزوح، الفقر، والطبقة. ويسهم هذا الإطار في تحليل الانتهاكات بوصفها **"انتهاكات مهندسة جندرياً"**؛ فالنساء يتقاطع جندرهن مع ظروف النزوح وفقدان المعيل، بينما يُستهدف الرجال تقاطعياً بناءً على افتراضهم «كمقاتلين وتهديد أمني»، فيتعرضون للاحتجاز والتجنيد الإجباري.

3. **أطروحة الهشاشة وتفكك النسيج الاجتماعي (Sociology of Vulnerability):** لتفسير مقاومة المنظومة الأبوية للتغيير، تستحضر الدراسة مقتربات علم اجتماع الأزمات؛ حيث يُنظر إلى الأدوار الجديدة التي اكتسبتها المرأة أثناء الحرب بوصفها **"تمكيناً حرجاً وهشاً" (Fragile Empowerment)**. فالصراع المسلح يخلق بيئة من عدم اليقين تجعل المجتمع يلجأ إلى إعادة استدعاء القيم التقليدية والأعراف العشائرية كـ «آلية دفاع ثقافية» لحماية هوية المجتمع؛ وهو ما يفسر حصر المجتمع لدور المرأة الجديد في نطاق «الضرورة المؤقتة".

رابعاً: المنهجية والأدوات وتحليل البيانات الثانوية

1. المنهج المعتمد وأداة التحليل:

تُطبق الدراسة **المنهج الوصفي التحليلي** القائم على المقاربة السوسيولوجية الكيفية، واستخدام إطار التحليل السوسيولوجي الحساس للنوع الاجتماعي *(Gender Analysis Framework)*. كما تعتمد الدراسة على أداة **تحليل المحتوى والخطاب الاجتماعي (Critical Discourse & Content Analy-**

sis) للمرجعيات والمواثيق والتقارير النوعية الميدانية

2. أسلوب التكامل المنهجي (Integration):

تعتمد الدراسة على التكامل المنهجي بين التحليل السوسيولوجي النظري والبيانات الثانوية الكيفية الصادرة عن المؤسسات البحثية والأممية؛ وعلى رأسها تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، والاستئناس بالنتاجات الأكاديمية لمراكز الأبحاث الوطنية والدولية

2. أسلوب التكامل المنهجي والملاحظة بالمشاركة (الخبرة العيادية والميدانية)

تعتمد الدراسة على تكامل منهجيات متعددة يجمع بين

الملاحظة بالخبرة الميدانية والاستشارية (أصالة الباحثة): الاستفادة التراكمية من خبرة الباحثة الممتدة لأكثر من (8) سنوات في مجالات الحماية، التمكين، وبناء القدرات الحساسة للجندر، إلى جانب تقديم الاستشارات والدعم النفسي-الاجتماعي. وقد شكّلت الملاحظات السوسيولوجية المستمدة من جلسات تقديم الدعم النفسي للنساء مصدرًا استكشافيًا رئيساً في تشخيص ظواهر: (ارتفاع معدلات الطلاق وتفكك الأسر، التداعيات النفسية لارتفاع الأسعار وانهيار سعر العملة وتأخر الرواتب، الأعباء الناجمة عن غياب الرجال في جبهات القتال، ورصد انعكاسات برامج تمكين النساء والشباب التي تقودها منظمات المجتمع المدني)

تحليل البيانات الثانوية الكيفية: تحليل التقارير الصادرة عن المؤسسات البحثية والأممية؛ وعلى رأسها تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، والاستئناس بالنتاجات الأكاديمية لمراكز الأبحاث الوطنية والدولية

3. توصيف العينة الميدانية المرجعية (تقرير منتدى سلام اليمن 2021 - مركز صنعاء)

لتعزيز المقاربة الميدانية ببيانات ذات

موثوقية عالية، تعتمد الدراسة بشكل مرجعي ومقارن على المادة الميدانية والنوعية الواردة في تقرير منتدى سلام اليمن (2021) الصادر عن مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية حول "أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشباب". ويُسهم هذا الاستناد في تدعيم التحليل الميداني عبر الأبعاد التالية

- **شمولية التغطية الجغرافية وتنوع مناطق السيطرة:** اعتمد المرجع على منهجية ميدانية شملت 18 مقابلة معمقة ومجموعات تركيز موزعة على 8 محافظات (عدن، صنعاء، تعز، لحج، إب، أبين، الحديدة، وحضرموت). وتغطي هذه العينة مختلف مناطق سيطرة أطراف النزاع (جماعة أنصار الله «الحوثيون»، الحكومة المعترف بها دولياً، والمجلس الانتقالي الجنوبي)، مما يتيح قياس تغير أدوار النوع الاجتماعي عبر بيئات سياسية وأمنية متنوعة.
- **التوازن الجندري وتمثيل الفئات الهامشية:** حققت العينة المناصفة الدقيقة بين الجنسين (9 شبان و9 شابات في المقابلات المعمقة، تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً)، إضافة إلى مجموعات تركيز ضم كل منها 12 مشاركاً ومشاركة من القيادات الشبابية، الفاعلين المدنيين، الأقليات والمهمشين، النازحين، المقاتلين السابقين، وشباب المهجر.
- **الاتساق المنهجي وطبيعة البيانات:** اعتمد التقرير المرجعي على ركائز قرار مجلس الأمن رقم 2250 (الشباب والسلام والأمن)، وقد جُمعت بياناته بين يونيو وسبتمبر 2021. ويتقاطع هذا البناء الميداني كاملاً مع منهج دراستنا في تقديم قاعدة بيانات نوعية تعكس كيف أدت الحرب إلى زعزعة الأطر النمطية وفرض أدوار التكيف القسري.

خامساً: الأدبيات والدراسات السابقة (Literature Review)

لاستكمال البناء المعرفي للدراسة وتحديد موقعها الأكاديمي، تم استعراض ومراجعة الأوراق البحثية المحكمة التي تناولت متغيرات الدراسة في البيئة اليمنية، وقُسّمت إلى مسارين

1. **الدراسات التي تناولت التحول في أدوار النوع الاجتماعي والإعالة:** تناولت دراسات سابقة (مثل دراسات مركز المرأة بجامعة عدن، ودراسات أثر النزاع على العمل غير الرسمي) كيف أدى انهيار المنظومة الاقتصادية إلى خروج المرأة الاضطراري لسوق العمل وبروزها كفاعل رئيسي في إدارة الأزمات والوساطة المحلية. وتتفق دراستنا مع هذه الأدبيات في رصد

حالة «التمكين الاضطراري»، لكنها تتجاوزها عبر التركيز على مفهوم «التكيف القسري» وتقاطعيته مع الانتهاكات.

2. **الدراسات التي تناولت أزمة الذكورة والعنف القائم على النوع:** ركزت أبحاث ميدانية ونظرية (مثل دراسات معهد أكسفورد بتقاطعاتها مع تقارير UN Women) على تحليل أثر الحرب على الهوية الذكورية، مبينة أن عجز الرجل عن تمثيل نموذج «المُعيل» التاريخي أدى إلى صدمات هوية وتصاعد في العنف الأسري كاستجابة تعويضية. وتستفيد دراستنا من هذه المقاربة لربط قيم الذكورة والأنوثة بالانتهاكات الهندسيّة الموجهة ضد الطرفين.

الفجوة المعرفية التي تسدها الدراسة الحالية (Research Gap)

تتمثل الفجوة المعرفية التي تسدها هذه الدراسة في تقديم **تحليل سوسيولوجي شمولي ومدمج** يربط في إطار واحد بين ثلاثة أبعاد كانت تعالَج منفصلة : تفكك الأدوار النمطية للنوع الاجتماعي ، مقاومة المؤسسات الثقافية والأبوية , طبيعة وتوزيع الانتهاكات الميدانية ممحصاةً المسار الممتد من التكريس النمطي إلى قسوة التكيف القسري

المحور الأول: النوع الاجتماعي تحت أوزار الحرب: نساء اليمن بين النمطية السابقة والضغوط المستجدة

تمهيد مفهومي ونظري:

الجندر في سياقات النزاع (من البناء الثقافي إلى التحولات البنيوية) تذهب أدبيات سوسيولوجيا المعرفة ودراسات الجندر إلى تأكيد أن «النوع الاجتماعي» ليس معطى بيولوجياً ثابتاً، بل هو بناء اجتماعي وثقافي دينامي يخضع للتغير وإعادة التشكل بمرور الزمن وتغير الظروف السياسية والاقتصادية (Oakley, 1972). وقد شكّل هذا التحول المفهومي الذي رادت فيه أعمال مفكرات ومفكرين من أمثال سيمون دوبوفوار وتلاهم التنظير التفكيكي ومفاهيم السلطة والمقاومة لدى ميشيل فوكو منعطفاً معرفياً أخرج المقاربة الجندرية من نطاق التصنيف الحاد، إلى حقل تحليلي متضافر التخصصات يدرس كيفية تشييد الأدوار والهويات الاجتماعية وآليات إعادة إنتاجها (دراسات الجندر، 2016)

واستناداً إلى هذا الباراديغم التحليلي، فإن النزاعات المسلحة والحروب لا تُعد مجرد أزمات إنسانية طارئة، بل تمثل «لحظات تفكيك وإعادة هيكلة» للنظام الجندري السائد مجتمعياً، ومساحة تشهد ما يُعرف بـ «اختراق النمط الاجتماعي» (Social Norms Break). وفي السياق اليمني،

أدت الحرب الراهنة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية الممتدة منذ عام 2015 إلى إحداث تحولات عميقة ومتناقضة في تقسيم العمل التقليدي بين الجنسين؛ حيث فرضت الضغوط المعيشية وغياب المعيل أشكالاً جديدة من الأدوار غير التقليدية، سواء عبر الانخراط في سوق العمل غير الرسمي، أو قيادة التدخلات التنموية والإغاثية، أو تحمل الأعباء المضاعفة في تقديم الدعم النفسي والأسري

إن هذا التحوّل يثبت أن «الهوية الجندرية» والتوقعات المجتمعية المرتبطة بكلا الجنسين تعيد تشكيل نفسها ضمن سياق مرن واستجابة لديناميات الصمود والمقاومة؛ مما يجعل التمكين الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للمرأة ليس مجرد استجابة إنسانية وقتية، بل ضرورة بنيوية لإعادة بناء التماسك المجتمعي وتعزيز السلام المستدام

أولاً: زعزعة الأدوار النمطية وتحولات البناء الجندري للجنسين

تفرض ظروف النزاع المسلح تحويراً قسرياً في كيفية التعبير عن الهوية الجندرية وممارستها ميدانياً، حيث يُفضي اضطراب البيئة العامة إلى ظهور «استثناءات سلوكية وممارسية» تمس أدوار كل من الرجل والمرأة على حدٍّ سواء

1. إعادة تشكيل هوية المرأة (الأنوثة في سياق النزاع والتمكين الاضطراري)

التدبير والتكيف الأُسري: برزت المرأة كـ «صانعة الصمود» داخل المساحة المنزلية، عبر إدارة الموارد الشحيحة (المياه، الغذاء، الطاقة) ورعاية الجرحى وكبار السن والأطفال تحت التهديد الأمني المستمر

بروز المرأة كمعيل رئيسي وكسر احتكار الإعالة: مع انهيار الاقتصاد وتوقف المرتبات وفقدان آلاف الأسر لمعيليها الذكور (بسبب القتل، أو الإصابة، أو الإخفاء، أو الانخراط في الجبهات)، فرضت الحرب على المرأة الخروج القسري إلى سوق العمل غير الرسمي (كالخياطة، والتجارة المنزلية، وبيع الأغذية، وإدارة المشاريع الصغرى). وقد ترتب على ذلك توليتها إدارة الأسرة بالكامل واتخاذ القرارات الاقتصادية التي كانت تاريخياً حكراً على الرجال

المشاركة في الفضاء العام والوساطات المحلية: تجاوزت المرأة الأدوار المنزلية التقليدية عبر قيادة شبكات التضامن المحلي، وإدارة توزيع المساعدات، بل واقتحام مجالات الوساطة الناعمة لبناء السلام القاعدة (كالتوسط لفتح الطرقات المغلقة، ومفاوضات إطلاق سراح المعتقلين وجثث الضحايا)؛ وهي مجالات كانت تمثل احتكاراً ذكورياً لوجهاء القبائل والرجال

القيادة في بيئات المخاطرة العالية: أظهرت النساء قدرة على سد الفراغ المؤسسي والخدمي. وتتجلى أبعاد هذا التحول في المبادرات الشجاعة التي رصدتها التقارير الدولية (مثل تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA)، والتي وثقت نجاح ناجيات من العنف في تأسيس مشاريع

خدمية وأمنية نوعية حارسات أمن نسائيات لحماية النساء في الأسواق والأحياء؛ وهو ما يعكس تحول الحرمان إلى آليات ابتكارية لحماية الذات والغير وتفكيك الانطباع النمطي المعتاد

2. إعادة تشكيل هوية الرجل (الذكورة وتحولات أدوار الحماية)

تضاعف الضغوط المعيارية: استمر المجتمع في مطالبة الرجل بالتعبير عن هويته النمطية كـ «حامٍ ومستجيب أول» ومُعيل رئيسي، على الرغم من انعدام أدوات تحقيق هذه الصورة في واقع اقتصادي وأمني متهالك

استثناءات في سلوك الرجال الأُسري: أدت التحولات المعيشية إلى اضطرار بعض الرجال لممارسة أعمال الرعاية المنزلية (كالطبخ، ورعاية الأطفال، وإدارة الشؤون الداخلية) سداً للفراغ الناتج عن خروج المرأة للعمل الإغاثي أو التمريضي أو الاقتصادي

التعرض للاستضعاف المباشر

تحول الرجال والشباب إلى هدف رئيسي لأنماط محددة من الانتهاكات الاستثنائية (كالاحتجاز التعسفي، والاعتقال على الهوية، والتجنيد الإجباري)؛ مما وضع الرجل في موقع «المحتاج للحماية» وليس «الحامي الحصري»، وأربك الصورة الذهنية القائمة على الاقتدار الذكوري

ثانياً: تحليل سوسيولوجي لتداعي أدوار الإعالة وأزمة الذكورة

تؤكد المعطيات الميدانية لتقرير منتدى سلام اليمن (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2021) أن «التعافي الاقتصادي» أضحى يمثل الأولوية القصوى والأكثر إلحاحاً لدى الشباب والشابات في اليمن؛ وهو ما يفسر عمق الصدمة البنيوية التي أحدثها النزاع في التنظيم المالي والاجتماعي للأسرة اليمنية. فنتيجة لانقطاع المرتبات، وتهاوي القوة الشرائية، وانعدام فرص العمل، شهد المجتمع مساراً متسارعاً لإنهاك الأدوار التقليدية وتوليد الأزمات النفسية الاجتماعية

1. تكلفة التمكين الاضطراري ظاهرة «العبء المضاعف»

إن اقتحام المرأة اليمنية لسوق العمل وتوليها مسؤولية الإعالة لم يكن نتاج مسار تمكيني سلس أو تطور حقوقي مخطط له، بل جاء كـ «تكيف قسري» تحت وطأة الحاجة للبقاء. وقد أفرز هذا الواقع ظاهرة «العبء المضاعف» (Double Burden)؛ حيث باتت المرأة تطالَب بالاضطلاع بمسؤولية الإعالة المالية الخارجية وتأمين القوت، دون أن يتم إعفاؤها من أدوار الرعاية المنزلية والتربوية التقليدية، وفي ظل استمرار القيود المجتمعية التي تحاكم حضورها في الفضاء العام

2. أزمة الذكورة (Masculinity Crisis)

والسلوكيات التعويضية

ترتبط أزمة الصحة النفسية المتفاقمة بين الرجال والشباب ارتباطاً وثيقاً باهتزاز معايير الذكورة التقليدية؛ إذ إن عجز الرجل عن تمثيل الصورة النمطية لـ «الحامي والمعيل» أدى إلى شعور حاد بالاستضعاف وفقدان سلطة التوجيه داخل الأسرة

وفي ظل غياب آليات الدعم النفسي-الاجتماعي وتجذر القيم الثقافية التي تحظر على الرجل إظهار الضعف أو طلب المساندة، تتجلى هذه الصدمات المكبوتة في شكل سلوكيات تعويضية حادة، تتنوع بين

الانسحاب والانكفاء: وتجنب الأدوار الاجتماعية وممارسة عزلة نفسية حادة

الاندفاع نحو التجنيد: الانخراط في جبهات القتال والتسلح كوسيلة استعادة رمزية لقوة الذكورة والشعور بالفاعلية والسيطرة

تصاعد العنف الألي والأسري: إعادة فرض السيطرة التقليدية عبر تصاعد معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل المحيط الأسري؛ حيث يُستبدل العجز عن مواجهة الضغوط الخارجية بممارسة السلطة القهرية ضد الحلقة الأكثر استضعافاً (النساء والأطفال)

خلاصة المحور:

يكشف التحليل السوسيولوجي أن الحرب والنزاعات المسلحة في اليمن تُعيد رسم حدود النوع الاجتماعي وتقسيم العمل بديناميات مركبة؛ فهي وإن كانت تعمق أحياناً حدة الانتهاكات وتزيد من وطأة الضغوط الاقتصادية والنفسية، إلا أنها تفتح في الوقت ذاته مساحات واسعة لـ «استثناءات عملية» فرضها واقع البقاء. غير أن هذه الاستثناءات تظل تفتقر إلى الاستقرار ما لم تُصغ في أطر تنموية وحقوقية تُحول التكيف الاضطراري إلى تمكين بنيوي مستدام يضمن إعادة بناء التماسك المجتمعي وتجاوز «أزمة الذكورة» والـ «عبء المضاعف»

المحور الثاني: المؤسسات الحامية، ديناميات الانتهاكات، وسلطة ما بعد الحرب

تستدعي معالجة أثر النزاع المسلح على أطر النوع الاجتماعي تفكيك المنظومة المؤسسية المعنية بالاستجابة والحماية، ومساءلة كيفية توزيع الانتهاكات الميدانية بناءً على الصور النمطية السائدة، فضلاً عن تتبع التحولات الحاصلة في هيكلية السلطة والصلاحيات بين الجنسين أثناء الحرب وفي مراحل التعافي

أولاً: القطاعات والفاعلون في منظومة الحماية الجندرية

تتكاتف أربعة قطاعات رئيسية للمحافظة على إدماج واستدامة معايير النوع الاجتماعي والحد من التمييز والاستهداف القائم على الجنس أثناء الأزمات

منظمات الأمم المتحدة والوكالات الدولية مثل :

UN (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

Women)

(UNHCR مفوضية اللاجئين)

(UNICEF ، اليونيسف)

، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)
UNFPA)

منظمات المجتمع المدني والجمعيات المحلية: وتشمل المبادرات النسوية الميدانية، المؤسسات الحقوقية المحلية، وشبكات بناء السلام القاعدية .

المؤسسات الحكومية والقطاعات الخدمية : وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل، مراكز إدارة الأزمات والنزوح، واللجان الحقوقية الرسمية ,

القطاع الصحي والدعم النفسي-الاجتماعي : المتمثل في المراكز المجتمعية، شبكات إدارة الحالات، ومساحات المأوى الآمن .

استجابة المؤسسات الحامية تجاه الجنسين : تتأثر استجابة هذه القطاعات بالاحتياجات التمايزية الناجمة عن الحرب، وتتوزع تدخلاتها إجرائياً كالتالي :

تجاه المرأة: تركز الاستجابة على تقديم خدمات الحماية وإدارة الحالات (للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي)، توفير المساعدات الإنسانية الحساسة للجندر (حقائب الكرامة، الرعاية الصحية الإنجابية، والتمكين الاقتصادي الطارئ)، والسعي لإدماجها في مسارات بناء السلام وورش صناعة القرار استناداً لمبادئ القرار الأممي 1325.

تجاه الرجل: تتجه التدخلات نحو تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للتخفيف من صدمات الحرب والضغوط الناجمة عن فقدان دور «المُعيل التقليدي»، إشراك الرجال والشباب كحلفاء ونصيرين لحماية المرأة والحد من العنف، وتوفير برامج التأهيل الميداني وسبل العيش والتوعية الحقوقية لحمايتهم من الاستقطاب والتجنيد القسري

ثانياً: مأسسة الحماية وديناميات الانتهاكات الموجهة بنوع الجنس

تظهر المعطيات الميدانية والتقارير الدولية أن المؤسسات الحامية (الأممية والمحلية) تعمل في بيئة شديدة التعقيد تتسم بالفجوات التمويلية والانقسام المؤسسي. وفي هذا السياق، لم تعد الانتهاكات زمن الحرب مجرد أعراض جانبية عابرة للنزاع المسلح، بل أخذت طابعاً **"هندسياً مبنياً على النوع الاجتماعي" *(Gender-Based Targeting)*** إذ يتوزع عبء الانتهاك بناءً على الصور والتوقعات النمطية السائدة

- **الاستهداف البنيوي للرجال (تسييس الذكورة):** يُستهدف الرجال والشباب بناءً على القيمة النمطية التي تفترض

فيهم نموذج «المقاتل والتهديد الأمني المباشر»، مما يجعلهم العرضة الأكبر للاحتجاز التعسفي، الإخفاء القسري، التعذيب، والتجنيد الإجباري، مع حرمانهم الضمني من حق التعبير عن الاستضعاف أو طلب الحماية الإنسانية.

- **تقييد الحيز العام وتشييء المرأة:** تُستهدف النساء والفتيات عبر آليات تضييق الخناق على حريتهن في الفضاء العام (كفرض الاشتراطات المتصلة بوجود «المحرم»)، فضلاً عن تصاعد معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر كآليات مواجهة سلبية تلجأ إليها الأسر تحت أوزار الفقر.

جدول تحليلي: تصنيف طبيعة الانتهاكات الموجهة وفقاً للنوع الاجتماعي

نوع الانتهاك	الانتهاكات الأكثر شيوعاً ضد الرجل	الانتهاكات الأكثر شيوعاً ضد المرأة
الجسدي والجنسي	التعذيب الجسدي أثناء الاحتجاز، المعاملة المهينة، والعنف الجنسي في السجون .	ارتفاع معدلات العنف الجنسي، الاستغلال، والزواج المبكر/القسري كآلية مواجهة سلبية .
الحرية والأمان	الاعتقال والاحتجاز التعسفي، الإخفاء القسري، والتجنيد الإجباري والقسري.	تقييد حرية التنقل (اشتراط وجود محرم في بعض المناطق)، والتهميش من المساحات العامة .
الاجتماعي و الاقتصادي	الاستهداف المباشر في جبهات القتال، الفقدان المفاجئ لمصدر الدخل، وفقدان الحياة أو الإعاقة الدائمة .	الحرمان من الميراث/الموارد، أعباء الرعاية المنزلية المضاعفة، والنزوح القسري دون حماية .

ثالثاً: القيم النمطية كمحركات لتعميق الانتهاكات وصدمات الهوية

تتولى المنظومة القيمية التقليدية إعادة تعريف مفهومي «الذكورة» و«الأنوثة» تحت ضغط السلاح، حيث تتحول القيم الثقافية الموروثة إلى أدوات تضاعف من حدة الانتهاكات وتداعياتها النفسية والاجتماعية

قيم «الحامي والمُعيل» وتعميق صدمة الذكورة: إن ترسيخ فكرة أن قيمة الرجل تختزل

في «الصلابة والقدرة على حماية الأسرة وبذل الذات» يولد ضغطاً نفسياً حاداً عند العجز المالي أو التعرض للاحتجاز والتعذيب

وتجذير هذه القيم يمنع الرجال من طلب الدعم النفسي والاجتماعي باعتباره «مظهراً للضعف»، مما يؤدي إلى صدمات مكبوتة قد تنفجر في شكل سلوكيات عنيفة موجهة نحو الأسرة

قيم «الشرف والعرض» وتقييد الفاعلية النسوية: تُختزل الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع في حماية «شرف المرأة»، وهو ما يتسبب في أثر مزدوج؛ فمن جهة تُستخدم الاعتداءات ضد النساء كأداة لإذلال المجتمع والخصوم، ومن جهة أخرى يُتخذ هذا المنطق كمبرر مجتمعي لتقليص مشاركة المرأة العامة وتقييد حركتها بداعي «الحماية والرعاية"

رابعاً: تحولات السلطة والصلاحيات أثناء الحرب وفي مرحلة ما بعد الحرب

تُعيد الأزمات المسلحة صياغة مفهوم «السلطة» داخل النسق الاجتماعي، حيث تتوزع الصلاحيات بين التأقلم الميداني والتكريس السياسي

الرجل (السلطة الرسمية الصريحة مقابل انحسار السلطة الأسرية)

يستحوذ غالباً على مقاليد السلطة العسكرية، الأمنية، والسياسية الرسمية، ويكون صاحب القرار الأول في الميدان القيادي؛ غير أنه

في الوقت ذاته، يفقد جزءاً جوهرياً من سلطته التقليدية ومكانته الرمزية داخل الأسرة، وذلك تحت تأثير الظروف الاقتصادية القاهرة، تفاقم أزمة البطالة، أو بسبب الغياب والنزوح القسري

المرأة (السلطة المجتمعية المرنة وتصدّر الفضاء العام غير الرسمي)

تنمو لديها «سلطة مجتمعية مرنة» (غير رسمية) كآلية تكيف فرضها واقع النزاع؛ حيث تضطلع بإدارة الشأن الأسري واتخاذ القرارات الاقتصادية اليومية، إلى جانب قيادة المبادرات الإنسانية والإغاثية، وممارسة الوساطة المحلية لتهدئة النزاعات وتوفير الخدمات الأساسية لمجتمعها المحلي

توزّع السلطة والأدوار في مرحلة ما بعد الحرب (التعافي وبناء السلام)

الرجل (استعادة الاحتكار المؤسسي والنفوذ القيادي)

يسعى للحفاظ على النفوذ السياسي والقيادي المباشر، واحتكار طاولات المفاوضات السياسية على المستويات العليا، إلى جانب التردد في الاستحواذ على ملفات إعادة الإعمار وإدارة موارد التعافي

المرأة (النضال للتحول من التمكين الاستثنائي إلى الشراكة المؤسسية)

تناضل للانتقال من «السلطة المجتمعية المؤقتة أثناء الأزمة» إلى «المشاركة السياسية الدائمة والرسمية»؛ حيث تسعى لتثبيت استحقاقها في صناعة القرار (عبر الكوتا النسائية)، وتفعيل دورها في صياغة السياسات العامة، وإعادة بناء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلاد

خلاصة:

إن المؤسسات الشاملة للنوع الاجتماعي لا تكتفي بتقديم المساعدات الإغاثية الطارئة، بل تعمل على ضمان تحويل الأدوار الاستثنائية التي اكتسبتها المرأة أثناء النزاع إلى صلاحيات ومكتسبات حقوقية وسياسية مستدامة في مرحلة ما بعد الحرب، مع التوازي في معالجة الآثار النفسية والاجتماعية التراكمية التي تتركها الحرب على الرجال لضمان تعافٍ مجتمعي شامِل ومستدام

خامساً: تحليل سوسيولوجي متعمق: تجليات الدعم النفسي-الاجتماعي كـ «مقاومة رمزية» بالمنظور الفوكوي

في ضوء التحليل السوسيولوجي المستند إلى طروحات الفيلسوف **ميشيل فوكو( ) (Michel Foucault)**

حول موازين السلطة وشبكاتها، لا تُفهم «السلطة» باعتبارها هيمنة مركزية أحادية تسلطية تمارس من الأعلى فحسب، بل بوصفها سرياناً دينامياً ينتشر في كافة مفاصل النسق الاجتماعي ويوجه المعايير والأنماط السلوكية

وتأسيساً على مقولة فوكو الشهيرة "حيثما وجدت السلطة، وجدت المقاومة

، فإن النزاع المسلح في اليمن لم ينتج" فقط سلطة قهرية تفرض الحرمان والبنية البطريركية المشددة، بل خلق في المقابل "مساحات من **المقاومة الرمزية والاجتماعية**

التي تقودها النساء وتتجلى هذه المقاومة بشكل جليّ في انخراط المرأة اليمنية في تقديم **الدعم النفسي والاجتماعي وإدارة الحالات**؛ إذ إن هذا الانخراط لا يقتصر على كونه استجابة إنسانية أو وظيفة إغاثية طارئة، بل يُعد عملية إعادة امتلاك وتفكيكاً لآليات الهيمنة *(Agency)* للفاعلية الصامتة التي تحاول اختزال المرأة في نطاق "الضحية الفاقدة للسلطة"

إن قيام الأخصائيات والفاعلات المجتمعيات بتنفيذ جلسات التفريغ الانفعالي، والتأهيل النفسي، وتطبيق فضاءات الدعم الجمعي وتقنيات التعافي داخل المجتمعات المحلية، يمثل

"ممارسة سلطوية بديلة"

حيث تستخدم المرأة المعرفة والمهارة النفسية-الاجتماعية كأداة لإعادة ترميم الجسد الاجتماعي المنهك، وحماية الأسرة من التفكك، وتحويل الفضاءات الخاصة والعامة إلى بيئات آمنة للمقاومة والتكيف وهكذا، يُعيد الدعم النفسي والاجتماعي صياغة الهوية الجندرية للمرأة اليمنية من موقف

الخضوع لضغوط الحرب إلى موقع

" "الفاعل المعرفي والاجتماعي

الذي يمارس سلطة الشفاء والتأهيل، محولاً الصمود النفسي من مجرد آليات دفاعية فردية إلى استراتيجية بنيوية للمقاومة الرمزية وحفظ التماسك المجتمعي في أحلك ظروف النزاع

المحور الثالث: القيم النمطية وتأثيرها على حدة الانتهاكات وصدمات الهوية

تخضع المنظومة القيمية المعيارية المرتبطة بمفهومي «الذكورة» و«الأنوثة» لإعادة تشكيل وتأطير تحت وطأة الحرب والنزاع المسلح. وفي هذا السياق، لا تُعد قيم النوع الاجتماعي مجرد تصورات ثنائية ثقافة، بل تتحول إلى محركات بنيوية تؤثر في طبيعة الأدوار، وتحدد كلاً من أنماط الاستهداف والانتهاك، وتعمق الصدمات النفسية والاجتماعية المترتبة عليها

أولاً: إعادة تعريف قيم الذكورة والأنوثة في أوقات النزاع المسلح

- **القيم المرتبطة بالذكورة *(Masculini-ties in Conflict)*:**
  - **القوة، الحماية، والشهامة:** الاعتقاد البنيوي بأن الرجل هو الدرع الواقي والفاعل الأساسي في حماية الأسرة والمجتمع والوطن.
  - **الحزم والتجلّد:** إنكار الضعف أو الخوف، واعتبار

إظهـار المشـاعر أو طلـب المسـاعدة شـأناً ينقـص مـن القـدرة الدفاعيـة للرجـل ويهـز قيمتـه الاجتماعيـة.

- **السـيادة واحتـكار القـوة:** الربـط الشرطـي بـين القـوة البدنيـة والقتاليـة وبـين اسـتحقاق القيـادة واتخـاذ القـرار في المسـاحات العامـة والخاصـة.
- **التضحيـة والإعالـة المطلقـة:** اختـزال قيمـة الرجـل الاجتماعيـة في قدرتـه عـلى بـذل الـذات والقتـال، أو تأمـين القـوت الأسـاسي لـلأسرة تحـت أعتـى الظـروف الاقتصاديـة.

- **القيـم المرتبطـة بالأنوثـة *(Femininities in Conflict)*:**

- **التضحيـة، الصـبر، والصمـود:** النظـر إلى المـرأة كرمـز للتلاحـم الأسري، والتحمـل الانفعـالي، والاسـتمرار في إدارة أزمـات البقـاء اليوميـة.
- **الرعايـة والتعاطـف:** التركيـز عـلى الأدوار الإنسـانية والإسـنادية المتمثلـة في التمريـض، تقديـم الدعـم العاطفـي، ورعايـة الأطفـال والجرحـى والمسـنين.
- **الـشرف والعـرض:** اختـزال الهويـة الثقافيـة والأخلاقيـة للمجتمـع في حمايـة «جسـد المـرأة وسـلوكها»، مـما ينسـخ صورتهـا كرمـز للهويـة يجـب التـودد لحمايتـه أو حظـره.

1. **المرونـة والتكيـف:** القـدرة عـلى ابتـكار اسـتراتيجيات بقـاء سريعـة لإدارة المـوارد الشـحيحة، والتعايـش الاضطـراري مـع ظـروف النـزوح والفقـر.

ثانيـاً: تـأثير القيـم النمطيـة على إعـادة توزيـع الأدوار الجندرية

تتداخـل هـذه القيـم المعياريـة مـع الواقـع المعيـش لتفـرض تغـييرات وإكراهـات على أدوار كل مـن الرجـل والمـرأة

التأثير على أدوار الرجل:

الدفـع نحـو القتـال والتجنيـد: تُملي قيمـة «الحامـي» على الرجـال والشـباب التواجـد في الخطـوط الأماميـة للقتـال، مـع وصـم الرافضين بالعـار الاجتماعـي

الضغـوط النفسـية وصدمـة الذكـورة: يمنـع محظـور «الرجـل لا يـبكي ولا يضعـف» الرجـال مـن طلـب الدعـم النفسي-الاجتماعـي، مما يولـد صدمـات مكبوتـة قـد تنفجـر في شـكل سـلوكيات عنيفـة موجهـة نحـو الأسرة كآليـة تعويضيـة عـن فقـدان السـيطرة

المخاطـرة العاليـة للإعالـة: تدفـع قيمـة «المُعيـل» الرجـال لولـوج أنشـطة عاليـة المخاطـر (كالمسـارات غير الشرعيـة أو المناطـق خطـرة) لتـأمين متطلبـات العيـش

التأثير على أدوار المرأة:

مضاعفـة أعبـاء الرعايـة والعمـل: تضطـر المـرأة للجمـع بين أدوار الرعايـة المنزليـة التقليديـة والأدوار الاقتصاديـة المسـتجدة كـ «مُعيلـة بديلـة» للحفـاظ على تماسـك الأسرة

تقييد الحركة بداعي الحماية: تؤدي قيمة «المرأة كرمز للشرف» إلى تقليص حريتها في التنقل والمشاركة في الفضاء العام بحجة حمايتها من المخاطر والأطراف المتصارعة بروز الدور القيادي المحلي: تُستغل قيم الصبر والتعاطف لتتحول المرأة إلى قائدة للمبادرات الإنسانية والوساطات المجتمعية القاعدية لفتح الطرقات وتوفير الخدمات الأساسية

ثالثاً: الهندسة الجندرية للانتهاكات المرتكبة

تؤدي القيم المعيارية إلى إضفاء طابع مبني على النوع الاجتماعي (Gender-Based Analysis) على الانتهاكات؛ حيث يُستهدف كل جنس بناءً على التصورات النمطية المتصلة بدوره

جدول تحليلي: تأثير القيم النمطية على طبيعة وأنواع الانتهاكات

فئة الانتهاك	التأثير على الانتهاكات بحق المرأة	التأثير على الانتهاكات بحق الرجل
الاستهداف المباشر	بناءً على قيمة **"المرأة كرمز للشرف والضعف"**: تُستهدف بالعنف الجنسي والاعتداءات كأداة لحرب نفسية أو لإذلال الخصوم والمجتمع.	بناءً على قيمة **"الرجل كمقاتل/ تهديد أمني"**: يكون هدفاً مباشراً للقتل، الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، والتجنيد الإجباري، حتى وإن كان مدنياً.
استغلال الأدوار	تُجبر على الزواج المبكر/ القسري تحت مسمى «الحماية أو تخفيف العبء الاقتصادي»، وتُستغل حركتها المحدودة لحرمانها من التعليم والخدمات.	يُفرض عليه الانخراط في الصراع القتالي، ويُحرم حقه الضمني في إظهار الاستضعاف أو طلب الحماية والاستغاثة الإنسانية.
التأثير النفسي والاجتماعي	**وصمة العار الاجتماعية** المترتبة على الانتهاكات (كالعنف الجنسي)، والتحمل الفردي الشاق لنتائج انهيار الخدمات وتشتت الأسرة.	الشعور بـ **"أزمة الذكورة وفقدان الكرامة"** عند العجز عن الإعالة أو التعرض للاحتجاز والتعذيب والمهانة.

رابعاً: استعادة الهياكل الأبوية وهشاشة التغير الطارئ

على الرغم من اتساع الفضاء العام أمام الأدوار الاستثنائية التي مارستها المرأة أثناء الحرب، إلا أن الهياكل الأبوية والقيم التقليدية واصلت استعادة سلطتها وتثبيت حدودها عبر عدة ممارسات

1. **قيود الحركة والوصاية:** استمرار وتصاعد القيود على حركة النساء، مثل فرض الاشتراطات المتعلقة بوجود «المحرم» للسفر والتنقل أو العمل مع المنظمات الدولية والمحلية.
2. **حصر الشرعية في «الظرف الاستثنائي»:** ينظر المجتمع والأطر التقليدية إلى دور المرأة الجديد كحل مؤقت فرضته الحرب، وليس كحق أصيل أو تغيير بنيوي دائم.
3. **التهميش من صنع القرار السياسي:** إبعاد النساء والشباب عن طاولات المفاوضات الرسمية للسلام، واحتكار السلطة السياسية والعسكرية من قبل قيادات ذكورية تقليدية.
4. **تصاعد العنف الأسري:** ارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي كآلية رد فعل مجتمعية لإعادة فرض السيطرة الأبوية التقليدية داخل المنزل.

المحور الرابع: المؤسسات الثقافية والاجتماعية في تكريس أو تفكيك الأدوار النمطية

أولاً: المقاومة الثقافية للهياكل الأبوية وهشاشة التمكين الطارئ

تكشف الملاحظة السوسيولوجية لمؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية في اليمن عن وجود **مقاومة أيديولوجية ومجتمعية شديدة** لتثبيت التغيرات التي طرأت على أدوار النوع الاجتماعي أثناء الحرب. فعلى الرغم من الأدوار القيادية والتكيفية التي فرضها واقع البقاء، تعيد المنظومة الثقافية إنتاج السلطة الأبوية عبر حصر شرعية الدور الجديد للمرأة في نطاق "الضرورة المؤقتة والظرف الاستثنائي"

إن الموروث الشفهي والمناهج والرسائل الإعلامية والدرامية تمارس «مقاومة ثقافية» ترفض الاعتراف بالتمكين الحقوقي الدائم للمرأة، وتعمل على تسويق خروجها للعمل أو التزاماتها الإعالية بوصفه «عفواً مجتمعياً طارئاً» أو استجابة لإنقاذ الأسرة، يزول بزوال أسباب الحرب، مما يهدد بمصادرة المكتسبات الميدانية وإعادة تجميع أركان النموذج الأبوي التقليدي في مرحلة التعافي وبناء السلام

ثانياً: التحليل التراكمي لمؤسسات التنشئة في تشكيل الوعي الاجتماعي

تتضافر ثلاث مؤسسات ثقافية واجتماعية رئيسية في تشكيل الوعي البنيوي تجاه أدوار النوع الاجتماعي في اليمن

1. الثقافة والتراث الشعبي (الموروث الشفهي والأمثال)

- **التكريس النمطي:** يذخر التراث الشعبي بمجموعة من الأمثال والحكايات التي

تجـذر التراتبيـة الجندريـة؛ حيـث تُربـط صـورة «الرجـل» بالقوامـة، الشـجاعة، واتخـاذ القـرار ("الرجـل عيبُـه جيبـه" أو "الرجـال حـكام"). وفي المقابـل، تُختـزل «المـرأة» في صـورة التابعـة المحتاجـة للحمايـة (" المـرأة مالهـا إلا بيتهـا أو قبرهـا").

- **التكيـف الرمـزي أثنـاء الحـرب :** استُدعيت بعـض الموروثـات الفولكلوريـة والأمثـال الشـعبية المحفـزة للصـبر والتكافـل كآليـات دفاعيـة، إلا أن البنيـة العميقـة للمـوروث الثقـافي ظلـت تعمـل ككابـح يمنـع التحـول مـن «صمـود المرأة» إلى «سـلطتها الرسـمية".

2. الأسرة والمجتمع المحيط:

- **إعـادة إنتـاج التنشـئة التراتبيـة:** تُعـد الأسرة النـواة الأولى التـي تعيـد غـرس وتوزيـع المهـام اليوميـة بـين الأبنـاء (الذكـور والإنـاث) منـذ الصغـر. ويتـم توجيـه الإنـاث نحـو الأدوار الرعائيـة داخـل المنـزل، بينـما يُوجّـه الذكـور نحـو الفضـاء العـام واسـتحقاق القيـادة.
- **إكراهـات التكيـف الفجـائي:** تحـت ضغـوط الحـرب وغيـاب المعيـل، اضطـرت الأسرة لممارسـة «تكيـف قـسري» يقبـل عمـل المـرأة، لكـن هـذا القبـول يظـل مشروطـاً بعـدم المسـاس بالسـلطة الرمزيـة لـلأب أو الـزوج داخـل النسـق الأسري.

3. المدرسـة والأجهـزة الإعلاميـة (الخطـاب المنهجـي والدرامـي

- **المناهـج التعليميـة:** اسـتمرت الكتـب المدرسـية والمؤسسـات التعليميـة في تقديـم صـور جندريـة نمطيـة تظهـر المـرأة في أدوار المعلمـة، الأم، أو الممرضـة، بينـما تُسـند للرجـل أدوار الطبيـب، القائـد، والمهنـدس.
- **الرسـائل الإعلاميـة والدرامـا:** تراوحـت الرسـائل الإعلاميـة والدراميـة أثنـاء النـزاع بـين مسـارين: مسـار يعيـد إنتـاج النمطية عـبر إظهـار المـرأة في صـورة «الضحيـة المسـتكينة» أو «المعيلـة المنهكـة»، ومسـار محـدود حـاول تسـليط الضـوء عـلى دورهـا كبانيـة للسـلام ونشـيطة مجتمعيـة، دون أن يتحـول المسـار الأخـير إلى سياسـة إعلاميـة بنيويـة شـاملة.

ثالثـاً: المقاربـة النقديـة: سـبل تفكيـك النمطيـة نحـو تمـكين مسـتدام

إن الانتقـال مـن حالـة «التكيـف الـقسري والمؤقـت» إلى «التمـكين المـؤسسي المسـتدام» يتطلـب تفكيـك آليـات التكريـس الثقـافي عبر المقاربـات التاليـة

- **إعـادة هيكلـة الخطـاب الثقـافي والإعلامـي:** اسـتثمار الوسـائط الإعلاميـة والدرامـا والمنصـات الرقميـة لتقديـم صـور ذهنيـة جديـدة تـبرز الشراكـة المتكافئـة بـين الجنسـين في إدارة الأزمـات وصناعـة السـلام، وتجـاوز نمذجـة المـرأة كضحيـة فقـط.
- **مراجعـة المناهـج والسياسـات التربويـة:** دمـج مفاهيـم «التحليـل الحسـاس للنـوع الاجتماعـي» والقـرار الأممـي 1325 في المناهـج

التعليمية، وتأهيل الكوادر التربوية لبناء وعي متوازن يفكك أزمة الذكورة التقليدية ويرسخ التمكين الحقوقي.

- **مأسسة المكتسبات الميدانية:** تحويل الأدوار التكيفية المرنة التي اكتسبتها المرأة أثناء الحرب إلى حقوق ومكتسبات قانونية وسياسية دات ديمومة (عبر تفعيل الكوتا النسائية، وحماية مشاركتها في مفاوضات السلام، وضمان وصولها للموارد الاقتصادية).

المحور السادس: الخاتمة والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات العامة للدراسة

أثبتت التحليلات والملاحظات السوسيولوجية الواردة في هذه الدراسة أن النزاع المسلح والحرب في اليمن قد أحدثا **صدمة بنيوية عميقة** في النسق الاجتماعي؛ حيث تسببا في تفكيك الحتمية التقليدية لأدوار النوع الاجتماعي، وأجبرا كلاً من النساء والرجال على خوض مسارات «تكيف قسري» لإدارة أزمات البقاء وتأمين متطلبات الحياة اليومية

إلا أن النتائج تُظهر بجلاء أن هذا التحول في أدوار النوع الاجتماعي يظل **تغيراً هشاً ومركّباً**، إذ يدور في مساحة تدافع مستمر بين واقع يفرض أدواراً استثنائية، وبنية ثقافية وأبوية تقاوم تثبيت هذه الأدوار وتعمل على حصر شرعيتها في حدود «الظرف الاستثنائي المؤقت». ومع انحسار مظلة الحماية المؤسسية وتصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي، يظل هذا التمكين الميداني للمرأة مهدداً بالارتداد والانتكاس في مرحلة التعافي وبناء السلام ما لم يُؤطَّر ضمن سياسات ومؤسسات حقوقية مستدامة

ثانياً: التوصيات الإجرائية والتطبيقية

بناءً على نتائج واستنتاجات الدراسة، تُطرح التوصيات التالية موجهة للفاعلين وصناع القرار في مستويات متعددة

1. لصنّاع القرار، القيادات السياسية، والفاعلين الدوليين

- **مأسسة المشاركة السياسية للنساء والشباب:** تجاوز نمذجة دور المرأة والشباب وحصره في الوساطات المحلية والعمل الإنساني القاعدي (المسار الثاني والثالث)، وضمان مشاركتهن الفاعلة والمنظمة على طاولات المفاوضات الرسمية واتفاقات السلام (المسار الأول) بنسبة لا تقل عن الكوتا المقررة (30%).
- **إدماج المنظور الجندري في تدابير عدالة الانتقال:** ضمان أن تشمل مسارات العدالة الانتقالية وبناء السلام وآليات معالجة الانتهاكات تحليلاً حساساً للنوع الاجتماعي يتناول كلاً من العنف الموجه ضد النساء، والأشكال المتمايزة من الانتهاكات التي تطال الرجال.

2. للمؤسسات الحقوقية والمنظمات الإنسانية

- **إعادة هيكلة برامج الدعم النفسي-الاجتماعي للرجال:** تصميم واستحداث التدخلات النفسية والاجتماعية النوعية الموجهة للرجال والشباب لمساعدتهم على التعامل مع صدمات الحرب المكبوتة، ومعالجة «أزمة الذكورة» الناتجة عن فقدان الأدوار التقليدية للإعالة؛ وذلك كاستراتيجية وقائية للحد من تصاعد العنف الأسري والتجنيد القسري.
- **تنسيق آليات الرصد والحماية:** تفعيل شبكات الإنقاذ والحماية للحد من الانتهاكات الموجهة ضد النساء (كفرض قيود الحركة والوصاية والتضييق على العمل المدني)، وتأمين المساحات الآمنة للمدافعات عن حقوق الإنسان.

3. للمنظمات التنموية ومؤسسات المجتمع المدني

- **الانتقال من التمكين الاستهلاكي إلى الاستثمار المستدام:** تحويل مسارات التمكين الاقتصادي الطارئ للنساء من مشروعات الصمود الشاقة المجهدة التي تُكرس ظاهرة «العبء المضاعف» (جمع أعباء المنزل والرعاية مع العمل) إلى مشاريع استثمارية وإنتاجية مستدامة تحميهن مستقبلاً وتوفر لهن الاستقلالية المالية.
- **إصلاح الخطاب الثقافي والتنشئة الاجتماعية:** إطلاق حملات توعية واستراتيجيات إعلامية بالشراكة مع الكوادر التربوية والمؤسسات الثقافية لإعادة بناء الوعي المجتمعي نحو الشراكة المتكافئة بين الجنسين، وتفكيك الأمثال والتصورات النمطية التي تحصر شرعية دور المرأة في الظروف الاستثنائية فقط.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع والتقارير الأكاديمية والرسمية

إسكوا (ESCWA). (د.ت). مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) وتطبيقاته - الجزء الأول. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. مُتاح على https://www.unescwa.org/sites/default/files/inline-files/Genderconcept-partI.pdf)

أخبار الأمم المتحدة. (2026، يونيو). أزمة اليمن «المنسية»: النساء والفتيات يدفعن ثمنًا باهظًا في ظل الصراع وتقليص التمويل الإنساني [حوار مع ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، فرانشيسكو غالتييري]. مُتاح على https://news.un.org/ar/inter-view/2026/06/1144872)

ابن الوليد، يحيى. (2016، 12 أكتوبر). دراسات «الجندر»، في ذاكرة المصطلح. صحيفة العربي الجديد (ضفة ثالثة). مُتاح على https://www.alaraby.co.uk/diffah/civili-sation/2016/10/12/دراسات-الجندر-،

منتدى سلام اليمن. (2021). أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشباب. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. مُتاح على https://sanaacenter.org/ypf/ar/the-impact-of-the-yemen-war-on-the-priorities-and-needs-of-youth

ثانياً: المؤسسات البحثية والمواقع الإلكترونية المعتمدة

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (Sanaa Center for Strategic Studies)
ينشر المركز أوراقاً بحثية ودراسات سوسيولوجية وسياسية تناقش التحولات الاقتصاديّة والاجتماعية لدور المرأة والشباب في اليمن خلال سنوات النزاع
الموقع الإلكتروني: https://sanaacenter.org/ar/

كتلة العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن (GBV Sub-Cluster Yemen)
منصة تقارير إحصائية وتحليلية مستمرة توفر بيانات حول طبيعة الانتهاكات وأنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي في ظل أزمات النزوح والنزاع
الموقع الإلكتروني عبر الاستجابة الإنسانية: https://www.humanitarianresponse.info)

هيئة الأمم المتحدة للمرأة - اليمن (UN Women - Yemen)
تقارير وأوراق موقف دورية تناقش تقاطع الانتهاكات مع أدوار النوع الاجتماعي، وتأثير النزاع المسلح على النساء والأطفال وصنع السلام
الموقع الإلكتروني: https://arabstates.unwomen.org/ar/countries/yemen)

مؤسسة مواطنة لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية (Amnesty International)
تقارير ميدانية لتوثيق الانتهاكات الحقوقية المباشرة الموجهة ضد المدنيين والنساء (كالاحتجاز التعسفي، قيود التنقل والحركة، والتضييق على العمل المدني)
الموقع الإلكتروني لمواطنة: (https://mwatana.org

مؤسسة تنمية القيادات الشابة (YLDF):
دراسات وأدبيات حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وتغيرات مشاركة المرأة والشباب في القوة العاملة وسوق العمل باليمن
الموقع الإلكتروني: (https://www.yldf.org

شخصية العدد

سالم الحنشي.. من نقد القصيدة إلى قراءة تحولات البحر الأحمر

بدأ الأستاذ الدكتور سالم علوي الحنشي مسيرته من الأدب العربي القديم، لكنه لم يبقَ أسير تخصصه الأكاديمي. فمن دراسة الشعر العباسي ومناهج النقد، انتقل إلى الكتابة في التاريخ والهوية والهجرة والمناخ والبحر الأحمر، جامعاً بين عمله في جامعة عدن وتجربته في الصحافة البحثية

حصل الحنشي على الدكتوراه في النقد الأدبي من جامعة عدن عام 2014، بعد مناقشة أطروحته «التأصيل النقدي لفنية الشعر العباسي المحدث» في قسم اللغة العربية بكلية التربية. تناولت الأطروحة التحولات الفنية التي شهدها الشعر في العصر العباسي، وكيف تعامل النقاد مع التجديد الذي طال اللغة والصورة وبناء القصيدة

تحولت الأطروحة لاحقاً إلى كتاب، وتبعها عدد من الدراسات في الأدب والنقد، أبرزها دراسة عن التأصيل النقدي لموضوعات الشعر العربي القديم حتى القرن السابع الهجري، وبحث تناول تدخل المتلقي القديم في إعادة صياغة النص الشعري. وفي هذه الأعمال، لم يتعامل الحنشي مع التراث بوصفه مادة مكتملة، بل حاول قراءة العلاقة بين النص والناقد والمتلقي والظروف الثقافية المحيطة بهم

يعمل الحنشي أستاذاً مشاركاً للأدب العربي القديم ونقده في كلية التربية بجامعة عدن، وتولى إدارة الشؤون التعليمية في الكلية. وشارك خلال مسيرته في التدريس والإشراف العلمي ومناقشة الرسائل الجامعية. وفي يناير 2025، كرّمته كلية التربية تقديراً لجهوده في خدمة العملية التعليمية والطلاب

غير أن اهتمامه لم يتوقف عند الأدب. كتب عن تاريخ المسرح في لحج، واللغة العربية والانتماء القومي في الصومال، والهجرة غير النظامية من القرن الأفريقي إلى عدن، وتأثيرات المناخ في زراعة البن والقطن، إلى جانب قراءات تناولت تاريخ جنوب اليمن وتحولاته السياسية

وجد الحنشي في مجلة «بريم»، الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، مساحة تجمع بين خبرته الأكاديمية واهتمامه بالقضايا الجارية. شارك في إدارة تحرير المجلة منذ انطلاقتها، قبل أن يتولى رئاسة تحريرها، وأسهم في توسيع ملفاتها لتشمل السياسة والاقتصاد والأمن والطاقة والمناخ والتقنيات الحديثة في الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن

وتضعه تجربة «بريم» أمام تحدٍّ مختلف عن قاعة الجامعة؛ فالكتابة في مجلة بحثية تتطلب الحفاظ على عمق المادة، مع تقديمها بلغة يستطيع القارئ غير المتخصص الوصول إليها. وهي معادلة حاول الحنشي تطبيقها في افتتاحياته وقراءاته، من خلال ربط الأحداث اليومية بخلفياتها التاريخية والثقافية